الأختيار الثوري

جريدة شهرية مغربية

ALIKHTIAR ATHAOURI

Revue Mensuelle Marocaine

العدد Numéro 17

الثمن Prix 2.00 F

يونيو Juin
يوليوز Juillet 1977

عنوان المراسلة : Poste Restante, 103 Avenue de la République 75011 Paris

corresp. : MAURICE BLANC

وتبخرت الأوهام ...

انتهت الجولة الاخيرة من « الانتخابات » المزعومة فزادت اللعبة انكشافا واتضح للجميع زيف « المسلسل الديمقراطي » الذي طالما تغنى به الحكم ورددت صداه مختلف الاجهزة الاعلامية الرسمية .

واخيرا تنكشف النتائج السياسية امام الراي العام الداخلي والخارجي لتبدو حقائق واضحة لا غبار عليها ، ولتؤكد صحة الموقف الذي راى في التجربة الاخيرة مناورة جديدة يحاول النظام من خلالها اضفاء المشروعية على حكمه المطلق ، متوجا بذلك « مسلسل التحرير الديمقراطي » الذي وضع من اجل تكريس اختيارات النظام وتركيز ارتباطاته بالاستعمار والامبريالية ، وقد جاءت النتائج الاخيرة صارخة لتعلن صواب هذا الموقف الذي عمل منذ البداية على فضح لعبة النظام ونواياه وكلفه ذلك النعت بالتطرف .

ان طبيعة النظام ظلت ولا تزال معادية للجماهير ، وبعيدة كل البعد عن روح الديمقراطية ، فهو يحاول يائسا فك عزلته الداخلية مستعملا شعار « التحرير » تارة وشعار الديمقراطية تارة اخرى ، بينما طبيعته الاستبدادية المعادية لمصالح الجماهير والخادمة لمصالح الاستعمار جعلته يسلك سبيل «التحرير» بمفهوم المساومة والتقسيم ويخوض « التجربة الديموقراطية » بمفهوم الانتقاء والتعيين .

فبعد ان تاكد للجميع الزيف والتزوير الذي رافق الانتخابات الجماعية والاقليمية وتاكد للجماهير ولكل المناضلين عدم جدوى الاستمرار في تزكية المهازل الانتخابية في غياب شروط الحد الادنى ، حرص النظام على اتمام المسلسل وانهاء اللعبة الاخيرة في جو « الاجماع الوطني » ودفع ببعض قادة الاحزاب للمساهمة في الانتخابات البرلمانية مستعملا شعارات واغراءات وضمانات وهمية ، تهدف بالاساس الى امتصاص رفض المناضلين وجعلها آداة لتضليل الجماهير ، وفي هذا الاطار تدخل التعيينات في وزارات الدولة ، وقرار « رفع الرقابة » عن الصحف الوطنية ، واعادة فتح اللوائح الانتخابية .. الخ .

لقد ظلت اساليب النظام اتجاه الجماهير هي هي ، من قمع وارهاب وضغط وتزوير ... وحملات دعائية يحاول بها وباستمرار اخفاء وجهه الحقيقي لتضليل ذوي النيات الحسنة ، اذ باسم « التحرير » و « الاجماع الوطني » تم التفريط في الوحدة الترابية ، وباسم « التضامن الافريقي » تم ارسال الجيش المغربي الى الزايير لحماية القواعد الامبريالية ، وباسم بناء « المغرب الجديد » تم تزييف الارادة الشعبية ، وبناء مؤسسات لا تمثل الا نفسها لتخدم مصالح النظام وتضفي عليه المشروعية وباسم الواقعية يتعامل ويدعو للتعامل مع الصهاينة وللاعتراف « بالامر الواقع الاسرائيلي » .

ولانجاح المسلسل الانتخابي ، جند النظام كل جهازه الاداري المتعفن في مختلف اساليب القمع والتزوير والارهاب ، مؤكدا مرة اخرى بهتان خرافة حياد هذا الجهاز الذي يشكل العمود الفقري للنظام ، والذي وضع ليكون آداة ارهاب وضغط اتجاه الجماهير الشعبية الكادحة ، وكيف يعقل توقع الحياد من مثل هذا الجهاز الذي وجد من اجل ضمان استمرارية نظام اقطاعي مرفوض شعبيا ، ولا يستمد وجوده الا من بطش وتسلط مختلف اجهزته القمعية التي لا شغل لها الا اضطهاد المناضلين وقمعهم .

ان كل العمليات الانتخابية الاخيرة كانت عبارة عن وسيلة يهدف النظام القائم من ورائها الى انتقاء العناصر الموالية له والسهر على انجاحها في المجالس الجماعية والمهنية والنيابية لتصبح عما قريب عناصر اساسية داخل الحزب الجديد الذي سيواجه القوات الوطنية والتقدمية ، والعملية لا تعدو ان تكون محاولة بناء واجهة سياسية يرتكز عليها النظام في معركته ضد الجماهير .

ولقد استطاع النظام كعادته في مثل هذه المناسبات ، ان يزرع عوامل الخلاف والتشرذم في صفوف الحركة الوطنية والتقدمية لكي يصفو له الجو لتهييء الطبخة الحزبية الجديدة ، محاولا من وراء هذا تعميق اليأس لدى الجماهير والهاء المناضلين في معارك هامشية باهدار كل طاقاتها في عملية احتراق داخلي في حين ان الظروف الحالية تستلزم توحيد نضالاتها اليومية وتصعيدها وصب كل الطاقات في المعركة الحقيقية من اجل احكام الطوق على خصمها الاساسي .

وتاتي نهاية « المسلسل الديمقراطي » لتكشف مرة اخرى عن الوجه الحقيقي للنظام بعدما تبخرت الاقنعة الوهمية التي حاول ان يخفي ورائها طبيعته الاستبدادية ، وتتبخر معها احلام بناء الديمقراطية في غياب الحد الادنى من الشروط الاساسية الضرورية التي تسمح للتنظيمات السياسية ان تخوض معارك حقيقية ومتكافئة .

في هذا العدد :

الدستور الحالي : تقنين لسلطات الحكم المطلق

الصناع التقليديون ينظمون مسيرة احتجاجية

نظم الصناع التقليديون بمراكش البالغ عددهم حوالي ٤٠٠ صانعا مسيرة احتجاج على الساحة الواحدة في وسط المدينة استمرت حتى الساعة الرابعة بعد الزوال من يوم ١٣ جوان ١٩٧٧ ، كما قرروا شن اضراب انذاري لمدة ثلاثة أيام ابتداء من نفس اليوم . ويحتج هؤلاء الصناع على الارتفاع الفاحش الذي عرفته أسعار الجلد في الوقت الذي لاتحرك فيه الجهات المختصة ساكنا للحد من هذه الزيادة . ان السياسة اللاشعبية واللاديموقراطية التي تنتهجها الدولة واختياراتها الاقتصادية لا تسير في اتجاه تحسين أوضاع الجماهير الكادحة بل العكس تماما فان هذه السياسة تكرس واقع التبعية في بلدنا بربط الاقتصاد الوطني بالعجلة الامبريالية .. وفي ظل هذه السياسة فان مصير العديد من العائلات التي تعيش من الصناعة التقليدية تزداد وضعيتها تدهورا يوما بعد يوم فهي معرضة للتفقير المستمر والمنهجي .

وهكذا وفي الوقت الذي تعرف الاسعار ارتفاعا متفاحشا خاصة أسعار المواد الاساسية ان لم تختف هذه المواد من السوق بالمرة أحيانا ، تأتي الزيادة الاخيرة في أسعار الجلد لتوجه ضربة قاسية لهؤلاء الصناع وعائلاتهم وقد شملت هذه الزيادة جلود البقر والماعز وكما هي العادة فان هذه الزيادة تلتها زيادة في أسعار نقل الجلد وفي أسعار كل المواد المرتبطة بهذه الصناعة .

ان تصعيد النضالات الجماهيرية وتقويتها لهو وحده الكفيل بوضع حد للتدهور المستمر والتفقير المطرد الذي تعاني منه أوسع الجماهير الكادحة المحرومة من جراء سياسة تخدم مصالح أقلية محظوظة تسخر اقتصاد بلادنا وثرواته لصالح الامبريالية العالمية .

موديبوكيتا

في ١٦ ماي ١٩٧٧ ، توفي الرئيس السابق لجمهورية مالي السيد موديبوكيتا . وان كانت شعوب افريقيا عموما تتذكره كمناضل ضد الاستعمار المباشر والمكافح ضد التدخلات الاجنبية في القارة السوداء ، فالشعب المغربي يتذكره على الخصوص كأحد الزعماء الذين شاركوا في مؤتمر القمة الافريقي في الدار البيضاء سنة ١٩٦١ بجانب الرئيسين الراحلين: جمال عبد الناصر وقوامي نكرومة . هذا المؤتمر الذي حدد بكل وضوح ضرورة النضال من أجل مقاومة التدخل الاجنبي في افريقيا ، ومن أجل وضع حد لتلاعب الشركات الامبريالية باستقلال وسيادة الشعوب الافريقية ، خصوصا فيما يتعلق بالكونغو انذاك . وقد ساهم موديبوكيتا في تعزيز نظام الشهيد باتريس لومومبا ضد مجموعة الخونة وعملاء الاستعمار أمثال موبوتو وتشامبي وغيرهما .

ويتذكر الشعب المغربي كذلك الموقف الايجابي الذي اتخذه السيد موديبوكيتا تجاه النزاع المسلح المغربي ـ الجزائري سنة ١٩٦٣ .

ايباروري دولوريس: مثال في الصمود

بعد مرور أربعين سنة ، وبعد ما انهار النظام الفرنكاوي الفاشي ، تعود الزعيمة الاسبانية ايباروري دولوريس الى بلادها . هذه الزعيمة التي كانت خلال الحرب الاهلية الاسبانية من أبرز قادة عناصر المقاومة المسلحة ، والتي لعبت دورا هاما في الدفاع عن مدينة مدريد (العاصمة) ضد جيوش الفاشية الفرنكاوية .

ولدت « لاباسيوناريا » كما يسميها البعض من عائلة عمال المناجم بشمال اسبانيا ، واشتغلت عاملة ، وتزوجت مع عامل خاضت واياه النضال في صفوف الحزب الشيوعي الاسباني ، ولقد عرفت بجانب زوجها ورفاقها السجن والقمع قبل ان تنتخب ممثلة لمنطقتها في البرلمان وكاتبة عامة لحزبها ، كما أشتهرت ـ أبان الحرب الاهلية ـ بالحماس والشجاعة التي كانت تثيرها في صفوف المقاومة والمقاتلين .

تعود هذه الزعيمة اليوم الى بلادها ـ بعدما حققت القوى التقدمية مكاسب هامة للجماهير ، وضمانات ملموسة من أجل ممارسة الديموقراطية ـ لتخوض معركة من نوع آخر : معركة الانتخابات كوسيلة نضالية لاجتياز مرحلة جديدة نحو مجتمع العدالة الاجتماعية .

لقد دخلت ايباروري دولوريس عالم الاسطورة بصعودها وشجاعتها حيث تلتقي اليوم الاسطورة بالواقع .

الملك يدعو للاعتراف « باسرائيل »

لقد زار المغرب اخيرا شخصية صهيونية أخرى : « شاوول بنشيمون » رئيس نقابة « هيستراداوت » . وهو واحد من الشخصيات الصهيونية التي تستقبل بحفاوة في القصر الملكي بالرباط ، حيث سبق أن زار المغرب « ناحوم كولدمان » رئيس المؤتمر اليهودي العالمي ، و « آندرى شواركي » العميد السابق لمدينة القدس المحتلة .

وقد اغتنم رئيس الدولة ، فرصة زيارة هؤلاء الصهاينة ليؤكد من جديد أختياراته التي ما فتىء يعلن عنها ، ويدعو العرب للاعتراف بالكيان الصهيوني، والمناداة بضرورة «التعاون» العربي الاسرائيلي .

الى جانب هذا ، فلقد عملت أجهزة النظام لتنفيذ هذه الخطة ، حيث حضر سفير «صاحب الجلالة » في باريس يوسف بلعباس ـ يوم ١٦ مارس ـ الحفل التذكاري لمرور أربعين سنة على تأسيس المؤتمر اليهودي العالمي .

كما سبق لهذا الاخير ، وقبل أسابيع ، ان استدعى عدة شخصيات صهيونية في باريس لحضور حفلة « عيد العرش » .

وما يمكن أن يلاحظه المرء ، أنه مقابل هذه « اليد الممدودة للدولة الصهيونية » ان قامت الصحافة الصهيونية بتمجيد الحس وأعتباره قدوة للقادة العرب ، والعالم الثالث . كما انها تشيد « بالتجربة الديموقراطية » في المغرب .

كلب حراسة يتحدث ...

تحت عنوان « شرطي افريقيا » نشرت المجلة الامريكية « النيوزويك » بتاريخ استجوابا مع رئيس الدولة المغربي ، شرح فيه هذا الاخير أهداف سياسته في المشرق العربي وأفريقيا .

واذا كان الجميع يعرف الدور الخطير الذي يلعبه النظام المغربي في تنفيذ الاستراتيجية الامبريالية الجديدة التي تعتمد أساسا على تفويض تطبيق مخططاتها العدوانية ضد الشعوب المناضلة الى بعض الرجعيات المحلية مثل « اسرائيل » والسعودية وايران .. فالجديد في الامر هو « الصراحة » التي يتناول بها الملك الحسن الثاني هذا الموضوع :

حول افريقيا :

يقول الملك الحسن الثاني :

(...) « لو نجحت عملية « شابا » ، ولو لم يوضع حد لعدم الاستقرار في الشرق الاوسط لكانت نهاية الانظمة المعتدلة وقيام انظمة متجذرة مكانها وبالتالي لن تفقد اوروبا طرق النفط فقط بل ستفقد النفط نفسه ، أضف الى ذلك خطر وصول الجبهات الشعبية الى الحكم في فرنسا وايطاليا . ويتضح بسهولة الخطر الذي سيهدد السلام في العالم من جراء ذلك . لقد علمت من مصادر موثوقة ان الاتحاد السوفياتي هو الذي شجع القذافي لشراء ١٠٪ من أسهم شركة « فيات » بهدف تلغيم آخر أكبر مؤسسة حرة في ايطاليا . » (...) .

وعن سؤال عن فهمه للسياسة الامريكية في افريقيا يجيب الحسن الثاني :

« أفهمها بكل صعوبة باعتبار أنه ليس هناك سياسة بل مجموعة من التصريحات المتناقضة وكلها رسمية . أنتم الامريكيون غزوتم الفضاء لكنكم تتخلون عن مكانكم في الارض ... لم تعودوا قادرين على التمييز بين أصدقائكم وأعدائكم . لا نطلب من الولايات المتحدة التدخل بل نطالبها بمساندة أصدقائها **الذين يعملون من أجل مصالح العالم الغربي** ومساعدتهم اقتصاديا وعسكريا ودبلوماسيا » .

(...) « لقد برهنت (بالتدخل في الزايير) للولايات المتحدة وأصدقائها أن التهدئة ليست أفضل الحلول » .

ويوضح الحسن تدخله في الزايير قائلا :

« يكفي الاخذ بعين الاعتبار الاهمية الاستراتيجية لهذا البلد ... لو سقطت منطقة شابا لفقد الزايير رئتيه واختنق وأصبح بذلك فريسة سهلة أمام جبهة التحرير الوطني الكونغولية الموالية للاتحاد السوفياتي . ان الزايير من حيث المساحة يضاهي الدول العشر الهامة في غرب افريقيا بما فيها نيجيريا ، له حدود مشتركة مع تسع بلدان افريقية وهو قريب من الشرق الاوسط بجواره للسودان وقريب من جنوب افريقيا بجواره لزامبيا ، امكانياته المعدنية الضخمة حيوية بالنسبة لاروبا والولايات المتحدة » (...) .

(...) « لقد وجه الى الرئيس موبوتو نداء كان بالفعل استغاثة ، ولو تخاذت بـ ٤٨ ساعة لسقطت منطقة شابا . **احسست بانني في نفس الحالة التي كان فيها الرئيس ايزنهاور عندما بعث بوحدات عسكرية الى لبنان سنة ١٩٥٨** . فبوجود السوفيات في الصومال وعدن فانهم يسيطرون على باب المندب واذا اصبح البحر الاحمر « بحرا سوفياتيا » يمكنكم بسهولة تصور عواقب ذلك على الغربية السعودية . **اذا سقط النظام الملكي في السعودية لوقعت الكارثة بالنسبة لاروبا الغربية وحتى بالنسبة لامريكا .** »

حول الصحراء وفلسطين :

يقول الملك عن الصحراء :

« هناك ما بين ٥٠٠٠ و ٦٠٠٠ متمرد في البوليزاريو ... في البداية كان للبوليزاريو تفوق كبير على قواتنا وذلك بسبب معرفتهم للميدان وطرق التسلل عبر الجبال والوديان ومنابع المياه ... ، كانت قواتنا تقوم بحرب كلاسيكية وتتنقل بقوافل محملة بالسلاح الثقيل أما الان فاننا نقوم بحرب عصابات مضادة تعتمد على الكمائن ولنا تفوق في كثير من الاصطدامات الصغيرة . وكانت قواتنا الجوية جد فعالة في الارض المكشوفة » .

ويقول عن القضية الفلسطينية :

« انني لا أعرف مسؤولا عربيا واحدا لا يرغب في وضع حد نهائي للخلاف العربي ـ الاسرائيلي وكلهم مستعدون للاعتراف باسرائيل على أساس أن ترجع الى **حدودها** سنة ١٩٦٧ . فعلى اسرائيل أن تختار السلام .

تصوروا ، ولو لحظة ، ما يمكن ان تحققه الثروة المالية والاقتصادية العربية الهائلة اذا توحدت مع العبقرية الخلاقة لاسرائيل من أجل تحويل المنطقة بكاملها » .

البقية على ص ١١

على هامش الانتخابات الاخيرة :

دار لقمان على حالها

لقد اعطى الجهاز الاداري ، خلال الانتخابات التشريعية الاخيرة ، أمثلة ساطعة عن « حياده وعدم انحيازه » لاي طرف سواء قبل الحملة الانتخابية أو خلالها أو في فترة التصويت ٠ وهكذا انفضحت أكثر مفاهيم النظام للديموقراطية والانتخابات ٠٠ فقد شنت السلطات وأعوانها المحليين من « شيوخ » و « خلفاء » و « مقدمين » وغيرهم ، حملة ضروس لصالح مرشحيها مستعملة شتى الاساليب عملا بمنطق : كل الطرق تؤدي الى روما (البرلمان) ٠

ففي واضحة النهار وعلى مرأى ومسمع من الجميع ، قام رجال السلطة بنشاط مكثف على طول البلاد وعرضها للدفع بالمواطنين للتصويت على مرشحي الدولة بالترغيب تارة وبالتهديد والوعيد تارة أخرى حسب الحالات والاوضاع ٠ فعقدت الاجتماعات التي أرغم المواطنون على حضورها وأفهموا أن المرشحين الاحرار هم مرشحو الدولة وأن عدم نجاحهم سيثير غضب « الجهات العليا » وسيؤدي المواطنون عواقب ذلك ٠ وفي هذه الاجتماعات عين مسؤولون عن جمع الاوراق الغير مرغوب فيها من المواطنين بعد انتهائهم من التصويت ! كما هدد المواطنون في مختلف المرافق والمصالح الادارية بان مشاكلهم لن تحل ان لم يخضعوا للتعليمات ٠

ولم تكتف باسلوب الوعيد والتهديد بل لجأت الى اسلوب الاعتقالات الواسعة النطاق لاعطاء عبرة لمن لا يعتبر ٠ وهكذا زج بالعديد من المناضلين والمواطنين في السجون واختلقت التهم المنسوبة اليهم ـ ولوزارة الداخلية خبرة عميقة في هذا الشان ـ وأحيل بعضهم للمحاكم٠ ولم ينج بعض المرشحين من طائلة هذه الاعتقالات ٠ كما « جمد » عدد كبير من المناضلين النشيطين سواء بسجنهم أو بمنعهم من التحرك من منازلهم ٠

وحتى تبرهن السلطات عن تصميمها على فرض النتائج كما تريدها لجأت الى أسلوب الاعتداءات وقطع الطرق ٠٠ بمساهمة رجال السلطة انفسهم وبعض العاطلين عن العمل الذين استغلت السلطة وضعيتهم وفكرت في « تشغيلهم » على طريقتها ٠ والى جانب هذه الموجة من القمع والارهاب شهدت كل مناطق المغرب ـ كما جرت العادة في مثل هذه المناسبات ـ المآدب والحفلات التي نظمها مرشحوا الدولة وبرهنوا فيها عن « سخائهم وكرمهم» بدون حساب٠ ولكي يكتمل برنامجهم الانتخابي هذا عمدوا الى توزيع الهدايا والتبرعات والرشاوي عملا بالمثل القائل : « أدهن السير يسير ٠٠ » ٠

وفي مكاتب التصويت أنهت السلطات مهمتها أحسن قيام فمن غياب بعض الالوان ٠٠ الى تزوير في المحاضر ٠٠ الخ، كما هي العادة ولم يبق بذلك لوزارة الداخلية سوى ان تعلن النتائج وتحللها حسب هواها

وهكذا انتهى « المسلسل الديموقراطي » بتكوين برلمان سيلتحق به الثلث الذي ستنتخبه المجالس الاقليمية والغرف التجارية والصناعية والفلاحية ٠٠ واذا علمنا أن « الاحرار » يشكلون أغلبية هذه المجالس والغرف تجلت صورة البرلمان الجديد بشكل أوضح ٠

وخلاصة القول أن الدولة ورغم وعودها وتصريحاتها سلكت في الانتخابات سلوكها في سابقاتها ٠٠ واذا كانت قد تمكنت من تكوين هذه الواجهة الشكلية وان تقنن بذلك وضعية النهب والاستغلال والقمع، فان الجماهير الشعبية الكادحة لم تنطل عليها اللعبة وستعرف بنضالاتها وصمودها كيف تفشل مخططات الحكم وتفرض مطالبها ومطامحها المشروعة العادلة ٠

القواعد الامريكية في المغرب :

اعتراف ٠٠٠

صرح ناطق أمريكي في سفارة الولايات المتحدة في الرباط أن بلاده تعتزم سحب قواتها العسكرية من المغرب قبل ٣٠ سبتمبر ١٩٧٨ ٠ وأوضح أن عدد الجنود الامريكيين يبلغ حوالي ٨٠٠ يوجدون في قواعد « القنيطرة » و « سيدي يحيى » و « بوقنادل » ٠

واذا كانت القوات التقدمية والوطنية المغربية ما تنفك تطالب وباستمرار بجلاء هذه القوات الاجنبية عن أرض المغرب ، فان النظام من جهته أستمر في نفي هذا الوجود العسكري الاجنبي ، فقد ادعى مرارا وتكرارا أن الجلاء قد تم منذ ١٩٦٣ بصفة رسمية ولكن الحقيقة غير ذلك ٠٠ فبعد هذا التاريخ وقع اتفاق سري خلال زيارة الملك للولايات المتحدة تعهد النظام بمقتضاه باستمرار الوجود العسكري الامريكي في المغرب ٠ وقد كشف نقاش في الكونكريس الامريكي النقاب عن هذا الاتفاق ٠

هذا ، ولقد قامت بعض الصحف الوطنية والعلم والرأي ، بحملة في هذا الشان بالرغم من ان الجماهير الشعبية ـ خاصة القاطنة جوار هذه القواعد ، كانت تعلم باستمرار وجودها ٠

بالرغم من كل هذا ، فلقد استمر النظام في الادعاءات الكاذبة ، ولقد صرح رئيس الدولة نفسه في صيف ١٩٧٠ خلال ندوة صحفية بعدم وجود هذه القواعد مستعملا طرقا ملتوية في جواب له عن سؤال واضح في هذا الشان ٠

وياتي التصريح الجديد للمسؤولين الامريكيين في الرباط مفندا كل الادعاءات الباطلة للنظام ، ومؤكدا أستعمال بلادنا قاعدة عسكرية للامبريالية الامريكية ٠

وقد سبق للاختيار الثوري أن وضحت في عددها الثاني ، الدور الحقيقي الذي لعبته قواعد بوقنادل والقنيطرة وسيدي يحيى لا في مجال المواصلات فحسب ، بل ايضا كقواعد مساندة للتحرك الامريكي ، الى جانب الدولة الصهيونية خلال حرب ١٩٦٧ وحرب ١٩٧٣ ، وكذلك خلال الحرب ضد الشعب الفيتنامي المناضل ٠

ان هذا الاعتراف يدعو كل الوطنيين والتقدميين للنضال بجميع الوسائل لغرض جلاء القوات الاجنبية من المغرب فورا ، والنضال من أجل فضح كل المخططات التي تستهدف استعمال بلادنا للتدخل والاجتواء الامريكي في افريقيا والوطن العربي ٠

موجة قمعية جديدة

في غمرة التحضير للانتخابات وخلال الحملة الانتخابية وبعدها ، وجه النظام حملة قمعية شرسة لاعتقال العديد من الطلبة في كل من الرباط والبيضاء خاصة ومن ضمن المعتقلين في هذه الحملة عبد الواحد بلكبير نائب رئيس المنظمة المناضلة العتيدة الاتحاد الوطني لطلبة المغرب ٠ ويكرس الحكم بهذه الاعتقالات مفهومه للديمقراطية وللحريات في غمرة التجربة الديمقراطية المزعومة وفي اطار « المسلسل الديمقراطي » ٠

والى جانب هذه الحملة القمعية الموجهة للطلبة والتلاميذ شهدت كل مناطق المغرب عدة اعتقالات تعسفية واعتداءات على المواطنين والمناضلين ابان الحملة الانتخابية ٠

ولم ينج المواطنون المغاربة الموجودين بالخارج من هذه الحملة القمعية المنهجية ففي بلجيكا على سبيل الذكر لا الحصر قامت عناصر الودادية البوليسية بهجوم واعتداء على المناضلين الحاضرين في ندوة نظمتها جريدة الاختيار الثوري حول الوضع السياسي في المغرب ٠ وفي بلجيكا نفسها يتعرض عدد من المناضلين التقدميين لهجومات على بيوتهم ومساكنهم ، وتتضح مع هذه الاحداث ومع غيرها الدور القمعي والتخريبي الذي تقوم به وداديات الحكم بالخارج وقنصلياته وسفاراته والتي لا هم لها سوى اضطهاد المهاجرين واستغلالهم وقمعهم ٠

وهكذا ٠٠ يبقى جواب النظام على طموحات الجماهير الكادحة هو القمع المنهجي على يد اجهزته وعصاباته ووداديات ٠ لكن كل ذلك لن ينال من عزيمة الجماهير ولا من نضاليتها وستبقى صامدة متحدية كل المناورات ٠

جريمة جديدة

في يوم ١٦ ماي ١٩٧٧ ، قامت عصابة اجرامية تتكون من ثلاثة أشخاص باغتيال المناضل الاتحادي عبد الله التانونتي بعد أن انهالت عليه بالضرب بالهراوات والخناجر ٠ وتأتي هذه العملية الشنيعة قبل أيام من بدأ الحملة الانتخابية الاخيرة ٠ وتشكل هذه الجريمة الرابعة من نوعها في السنتين الاخيرتين ، ففي دجنبر ١٩٧٥ تم اغتيال الشهيد عمر بنجلون أمام منزله بالدار البيضاء٠ وفي مدينة آسفي قامت عصابة باغتيال الشهيد الحليمي بعد أن شوهت وجهه ، ولم ينج التلميذ شكيب نور الدين من الموت على يد عصابة مماثلة الا بفضل تدخل بعض المارة لانقاذ حياته ٠

والى جانب هذه الاغتيالات قامت هذه العصابات المتفرعة عن الاجهزة القمعية للنظام بعدة اعتداءات على مناضلين ومواطنين في مختلف المناطق والاقاليم وبشكل خاص في نواحي أكادير ، حيث قامت هذه العصابات باعتداءات جديدة في غمار الحملة الانتخابية الاخيرة ٠

فهل تريد الاجهزة القمعية باغتيال الشهيد التانونتي مؤخرا تقنين أسلوب التصفيات الجسدية للمناضلين ؟

ان التصفيات الجسدية والاعتداءات والارهاب لن تنال من عزيمة المناضلين والجماهير الكادحة وتصميمها على تصعيد نضالاتها من أجل فرض مطامحها المشروعة ٠

ان الجريمة الجديدة تطرح على كل الوطنيين والتقدميين ضرورة فرض كشف الحقيقة الكاملة عن أغتيال هؤلاء الشهداء ٠

تحية لروح الشهيد عبد الله التانونتي ولكل المناضلين الابطال الذين ضحوا بحياتهم من أجل قضية الجماهير الشعبية الكادحة ٠

فلسطين

رغم الحملات الصهيونية الدعائية حول « الديمقراطية » داخل المجتمع الصهيوني بمناسبة الانتخابات الاخيرة ، تاتي وفي نفس الفترة شهادات قاطعة على بطلان هذه المزاعم وتفضح وضعية الارهاب والقمع التي تفرضها السلطات الصهيونية على الجماهير العربية الفلسطينية في الارض المحتلة ·

ففي السابع من شهر جوان ١٩٧٧ عقدت المحامية « لياتسيميل » والمحامي « ايتان كروسفيلد » ندوة صحفية في باريس طرحوا فيها حقائق عن الظروف التي يعيش فيها المواطنون العرب وقد لخصت المحامية « ليا » هذه الظروف بقولها « ان ممارسات سلطات الاحتلال الاسرائيلي تخرق حقوق الانسان» وتتلخص هذه الممارسات حسب المحامية في « نزع الملكيات والمصادرة والطرد والاضطهاد » كما صرحت بان منذ سنة ١٩٧٢ اصبح القانون المتعلق ببعض القضايا قابلا للتطبيق في كل مناطق العالم ، بحيث ان كل شخص يقع تحت طائلة هذا القانون تمكن محاكمته في اسرائيل بعد جلبه اليها وكيفما كانت ظروف استحضاره ·

ومن جهةثانية اذاع اسرائيل شاحاك «رئيس لجنة حقوق الانسان في فلسطين المحتلة تقريرا خطيرا تناول فيه الاساليب القمعية التي تلجأ اليها السلطات الصهيونية ضد عرب الارض المحتلة ، وهذا التقرير يتابع الاحداث ـ التي شهدتها مدن الضفة العربية وقطاع غزة ـ في تفاصيلها منذ بدأت في شهر ديسمبر المنصرم · ويتطرق الى عمليات الاعتقال والتوقيف التي تعرض لها العديد من المواطنين· وتستند عمليات التوقيف هاته اساسا الى ثلاثة مصادر :

١ ـ المخبرين والعملاء المزدوجين وبقية (الحشرات) ·

٢ ـ اللوائح الجاهزة (للمشاغبين) و (الفوضويين) الذين لا بد من عزلهم وتحقيرهم في كل مناسبة ·

٣ ـ الصور التي يتم التقاطها في المظاهرات لا من قبل البوليس فقط ولكن ايضا من قبل بعض الصحفيين الذين يستفيدون من مختبرات البوليس لتحميض افلامهم فور التقاطها ·

كما ذكرت صحيفة (ذوهاديرخ) الصهيونية قي عدد اخير لها انه على الرغم من البيانات ووسائل الاعلام الرسمية التي ادعت ان اضراب المعتقلين في سجن عسقلان قد توقف ، فان الاسرى ما زالوا مضربين عن الطعام احتجاجا على وضعيتهم · وقد علمت المحامية «فيليتسية لانغر » ان المعتقل محمد مهدي بسيسو وزميله جابر عمار قد تم نقلهما الى سجن (شطة) حيث واصلا اضرابهم وتم نقلهم بعد ذلك الى مستشفى سجن الرملة وتمكنت المحامية من زيارتهما رفقة شقيقة بسيسو وقد شاهدتا باعينهما صحة الاسيرين المتدهورة بعد الاضراب الطويل عن الطعام · ويفيد تقرير اخر ان المناضل اسماعيل فرحات القابع في سجون العدو منذ ٢٠ـ٨ـ٧٦ بتهمة الانتماء الى حركة فتح ، لا يزال يتعرض للتعذيب الوحشي على الرغم من انه مشلول اليدين · وحكمت محكمة تل ابيب العسكرية على المواطن الفلسطيني احمد محمد الزبير (٢٨ سنة) بالسجن المؤبد بتهمة قتل « غونترغويهاكوم » وهو الماني كان يتجسس لصالح اسرائيل ، وقد وجهت المحكمة اليه ايضا تهمة الانتماء الى « فتح » · وفي مدينة حيفا اقتحمت القوات الاسرائيلية مدرسة عربية واعتدت على التلاميذ وناظر المدرسة وبعض المدرسين مما ادى الى قتل عدد من التلاميذ واصابة الناظر اصابات خطيرة ·

أوهام السلم و خرافة الاعتدال

نتائج الانتخابات الاسرائيلية ، طرحت تساؤلين هامين :

● التساؤل الاول : هل كان هناك فارق حقيقي بين « التجمع العمالي » بقيادة رابين ، و « التجمع القومي » بقيادة مناحم بيجين ، وهل يمكن اعتبار الاول تيارا اشتراكيا في الحركة الصهيونية ، واعتبار التجمع الثاني تيارا يمينيا وفاشسيتيا ؟

● والتساؤل الثاني : ماذا سيكون مصير مؤتمر جنيف للسلم في الشرق الاوسط ، هل ينعقد كما كان معتقدا في خريف هذا العام أم لا ؟ واستطرادا : ماذا ستفعل الولايات المتحدة بوعودها للقاهرة والرياض ؟ وماذا سيكون مصير « الكلما ت الصغيرة » : وطن للفلسطينيين ؟ بعد أن أعلن قادة المرحلة الجديدة في اسرائيل ، « ان الضفة الغربية هي جزء من أرض اسرائيل ولا يمكن الانسحاب منها » · سنحاول فيما يلي تسليط الضوء على هذين التساؤلين ؟

الاشتراكية الصهيونية

لقد كان نجاح الليكود ، مناسبة لبعض الاقلام الصحفية العالمية ، لابراز « يمينية » مناحم بيجن المنتصر مقابل اشتراكية (···) بيريز ورابين · ومناسبة أيضا لابراز تطرف الحاكمين الجدد مقابل اعتدال الحاكمين السابقين · وهذه المقارنة ليست جديدة ، فالحركة الصهيونية في الخارج أعطت لنفسها منذ البداية طلاء الاشتراكية والديمقراطية ، لابراز أنها حركة معاصرة متطورة ، وانها من هذا المنطلق تملك حقا اضافيا لاحتلال فلسطين واقامة مجتمع يهودي متقدم ، على انقاض الاوضاع العربية الاقطاعية ولكن هذا الطلاء الاشتراكي الديمقراطي ، لم يلبث أن ضعف التمسك به فوق أرض فلسطين · فضاقت الفروق بين حركة بن غريون العمالية الصهيونية · وبين حركة مناحم بيجن القومية اليهودية · فكلاهما سار على طريق محاربة الشعب الفلسطيني الاعزل وتشريده من أرضه · وكلاهما أقام المنظمات الارهابية لهذا الغرض · وكلاهما مارس ذبح القرويين العرب في دير ياسين وكفر قاسم وغيرها وغيرها ·

يضاف الى ذلك ، ان ما يسمى بالتيار العمالي في اسرائيل ، هو الذي نفذ عدوان عام ١٩٥٦ على مصر لمصلحة الاستعمار القديم · وهو الذي نفذ عدوان عام ١٩٦٧ على مصر وسوريا لمصلحة الامبريالية الامريكية ·

واذا كان مناحيم بيجن وتياره يقول اليوم ان حكمه الجديد ، لن ينسحب من الضفة الغربية ، فيجب ان لا ننسى ان حكم التيار العمالي هو الذي احتل الضفة الغربية ، وهو الذي سمح باقامة عشرات المستوطنات الاسرائيلية في أرضها· وهو الذي رفض حتى اليوم ان يكون لاسرائيل دستور مكتوب ، لكي لا يضطر لوضع حدود لدولة اسرائيل ، غير حدود ما يسمى « بارض اسرائيل التاريخية » التي تمتد « ما بين الفرات والنيل » ·

وان مراجعة مذكرات بعض القادة الصهيونيين، الذين انضموا قبل وخلال حرب ١٩٤٨ الى بن غريون أو الى مناحم بيجن ، تبرز بوضوح ، ان بعض الاعمال الاجرامية التي نفذها مناحم بيجن ، كانت بموافقة بن غريون · وان اتفاقا لتوزيع الادوار كان معقودا بين التنظيمين بحيث بن غريون بصفة رجل الدولة ومسؤوليات الدولة ، بينما ينفذ مناحم بيجن المخططات الاجرامية المشتركة للحركة الصهيونية ·

لماذا نجح مناحيم بيجن ؟

اثر نجاح مناحيم بيجن تدخلت بعض الاقلام الصحفية العالمية لتقول بأن السبب هو فساد « الحكم العمالي » والرشاوى والتضخم المالي والبطالة ، أو هو غضب اليهود الشرقيين بمواجهة اليهود الغربيين ، أو هو شعور يهود اسرائيل بان امريكا لن تقدم لاسرائيل السلاح الثقيل الذي كانت موعودة به وأن هناك بداية تخلي امريكي عن احتضان اسرائيل ·· الخ ···

ان هذه الاسباب بالطبع ، من شانها أن تلعب دورا في انتخابات ما · ولكنها لا تلق كل الضوء الكافي على السبب الحقيقي للتغيير في اسرائيل· خصوصا عندما يقال أن هذه الاسباب الداخلية فقط هي التي كانت محرك الناخب الاسرائيلي ، وليست ابدا السبب الخارجي : اي الموقف من « الحل » في الشرق الاوسط ·

ان ما جرى قبل الانتخابات الاخيرة داخل حزب العمل وخارجه ، يعطي للتغيير الاخير في اسرائيل ملامح « التسلم » و « التسليم » · فلقد أقدم رابين على حل الكنيست في وقت لم يكن بحاجة ماسة لاجراء انتخابات جديدة · ثم فجاة جرى اعلان فضيحة امتلاك رابين لبضعة الاف من الدولارات في أحد بنوك امريكا · وهكذا استقال رابين من قيادة التجمع العمالي ، وحل مكانه شمعون بيريز المعروف بانه اقرب الى مناحيم بيجن وقيادة الليكود منه الى حزب المابام المشارك في التجمع العمالي مثلا · وهذا الذي حدث داخل حزب العمل قبل الانتخابات وخلالها لم يكن مجرد « ووترغيت » اسرائيلية بل ربما كان ووترغيت اسرائيلية متعمدة ، لاقساح المجال أمام العناصر الاسرائيلية المعروفة بالتطرف دوليا ، لاحتلال الموقع الاول في القيادة الاسرائيلية ، واظهار أن « الاعتدال » لا شعبية له ولا قيادة في هذه المرحلة · واذا صح هذا الاستنتاج ، نكون أمام مرحلة جديدة من توزيع الادوار ، بين من تصفهم الحركة الصهيونية « بالصقور » وبين من يحملون لقب « الحمائم » ·

ان هدف « الووترغيت » الاسرائيلية مزدوج :

● أولا : تجمع العناصر المتطرفة وتكوين حكومة « اتحاد قومي » لمواجهة العرب بجبهة تطرف اسرائيلية · تتذرع بها الولايات المتحدة الامريكية لتبرير التباطؤ في مسيرة « الحل السياسي » التي يستعجلها السادات وحكام الرياض ·

● ثانيا : أعطاء اسرائيل فرصة جديدة ، لكسب مزيد من الوقت ، تستطيع خلاله ان تزيد في حجم حركة الاستيطان في الضفة الغربية وغزة والجولان وان تعطي لديبلوماسيتها شرعية الانتقال من مرحلة التسليم المتحفظ بالاستعداد الصهيوني

◄ ◄

المحتلة

لتطبيق قرار مجلس الامن رقم ٢٤٢ ، والانسحاب من « أراض عربية محتلة » الى مرحلة مصارحة العالم بأن اسرائيل لا يمكنها التخلي عن الضفة الغربية ، لانها جزء من « دولة الاجداد اليهود » (٠٠٠٠) وأن حرب ١٩٦٧ لم تكن عدوانا واحتلالا للضفة الغربية ، بل تحريرا لها ، من السلطة الاردنية والسلطة المصرية في غزة ٠

وقد بدأ مناحم بيجن ، فور انتهاء الانتخابات ، تسليط الضوء الصهيوني على « اسرائيلية » الضفة الغربية - فلسطينية « شرق الاردن » ٠ مقتحما بذلك ، مرحلة جديدة من الاعلام الصهيوني ، تستهدف الالتفاف على شعار « وطن للفلسطينيين » بتركيز الضوء على شرق الاردن كأرض لهذا الوطن، وليس على الضفة الغربية وغزة ٠ ومفتتحا أيضا ، مرحلة جديدة من الديبلوماسية الصهيونية ، تجعل الصلح « العربي ـ الاسرائيلي » فقط سلبيا اذا قبل العرب زوال عروبة فلسطين ٠

ان نجاح الليكود ضربة لتيار سياسي رسمي عربي ، حاول بعد حرب أكتوبر ، ان يشيع جملة مفاهيم وشعارات مغلوطة ، أخطرها تلك التي تقول ان على العرب أن يخوضوا بمواجهة اسرائيل « حرب السلام » لا « حرب السلاح » لان الاولى تؤدي الى احداث انقسام وتفتت في المجتمع الاسرائيلي ، بينما « حرب السلاح » تؤدي الى توحيد المجتمع الاسرائيلي ٠ وأن الحرب الاولى تنمي داخل اسرائيل ايديلوجية التعايش ٠ بينما الثانية ، تنمي ايدلوجية التوسع والعدوان ٠ ماذا كانت نتيجة هذا المفهوم على أرض الواقع ؟

أربع سنوات على حرب أوكتوبر ، ترى ان هذا المفهوم الخاطىء قد أعطى نتائج عكسية أبرزها زيادة تيارة التصلب « داخل اسرائيل » مقابل زيادة تيار التراخي السياسي العربي ، والتنازلات المتوالية، التي أصبحت سمة الموقف العربي الرسمي منذ حرب أوكتوبر حتى اليوم ٠٠٠

وبعد مرور ثلاث سنوات على « ديبلوماسية حرب السلام بمواجهة اسرائيل » ٠ يرى المشرق العربي نفسه ، على أبواب استعداد عسكري للحرب والعدوان شبيه بالاستعداد الذي سبق حرب ١٩٦٧ : أزمة اقتصادية داخلية ، وحكومة اتحاد وطني ، تفرضها هذه المرة أصوات « العسكريين الاسرائيليين » الذين رجحت صناديق اقتراعهم كفة السياسيين الاكثر تصلبا وتطرفا داخل المجتمع الاسرائيلي ٠

ان رؤية هذه النتيجة التي كشفت عنها الانتخابات الاسرائيلية الاخيرة ، تؤكد ان « مجتمعات الاقليات العنصرية » لا تتنازل سلميا٠ هكذا كان شأن المعمرين الفرنسيين في الجزائر ، وهذا هو شأن الاقلية البيضاء في روديسيا وجنوب افريقيا ٠

ان الفاشستية العسكرية الاسرائيلية ، منذ حرب اكتوبر حتى اليوم ، لا تفكر ولا تعمل الا لجولة عسكرية جديدة ٠ وقد أعطتها الانتخابات الاخيرة طاقما سياسيا داخليا أكثر خضوعا لها ، بالاضافة الى ظروف المنطقة ، وخصوصا الوضع في الجنوب اللبناني ، يعطيها اكثر من فرصة ، لاثبات تجربة قوة ، ان لم يكن خوض حرب كاملة على جميع الجبهات ٠

ماذا سيكون الموقف الامبريالي ؟

● والسؤال الثاني الذي طرحته نتائج الانتخابات الاسرائيلية ، هو ماذا سيكون الموقف الامريكي ؟ وماذا سيكون مصير القادة العرب الذين راهنوا على « حل سياسي أكيد قبل عام ١٩٧٧ » بعد أن أصبح في حكم الثابت ، ان الانتخابات الاسرائيلية لم تسفر عن نجاح « الاسرائيلي » المفوض لتوقيع الانسحاب ، بل أسفر عن نجاح الاسرائيلي « الرافض » للانسحاب ٠

ان الذين يراهنون على قرب حدوث صدام بين مناحم بيجن وبين كارتر ، سيكتشفون قريبا جدا، ان هذا الامر بعيد الاحتمال ٠ وان بعض الانتقادات في الصحفة الامريكية لمناحم بيجن لن تغير شيئا من ثبات تأييد الموقف الامريكي للموقف الاسرائيلي الجديد ٠ بل قد تكون مثل هذه الانتقادات الصحفية أكثر ما تستطيع أمريكا أن تقدمه من ترضية للقادة العرب الموجودين ، بقرب الحل الامريكي ٠

لقد بدأت الادارة الامريكية تحضر نفسها لاستيعاب الحدث الانتخابي الاسرائيلي الجديد ، فهي قد استقبلت الامير فهد ، حاملا اليها نتائج مؤتمر الرياض الاخير ، وانتزعت منه عدم استعمال البترول كسلاح سياسي واقتصادي في المعركة العربية ، مقابل ارضائه ببعض الوعود والكلمات الصغيرة يحملها الى القادة العرب الذين اجتمعوا به في الرياض ٠

وفي هذه الايام ستستقبل الادارة الامريكية الجديدة مناحم بيجن ، وستعطيه فرصة سنة أو سنتين لتركيز أوضاع حكمه الجديد ، قبل ان تطلب منه اتخاذ موقف سياسي جديد يتكيف معه٠

والبعض في اسرائيل وفي واشنطن يتحدث عن انتخابات اسرائيلية جديدة بعد عامين ، ويطالب بتجميد أزمة الحل السياسي في الشرق الاوسط عامين جديدين حتى تنضج الاوضاع الملائمة له داخل اسرائيل ، وهذا هو الاحتمال الاقوى ٠

ولكن ماذا سيحدث عربيا خلال هذين العامين ؟ هل يستطيع القادة العرب المنتظرين للحل الامريكي البقاء عامين جديدين تحت خطة الانتظار الاسرائيلي ؟ ان الامبريالية والصهيونية تعمل بتناغم منسق مع الرجعية في المشرق والمغرب العربيين ٠ في هذه الاطار يمكن وضع الدعوة التي وجهها الحسن !! والتي يدعو فيها الى جمع قدرة اسرائيل وطاقات العرب وذكاء اليهود لخلق قوة من شأنها ان تلعب دورا أساسيا في العالم، وبهذا الطرح تفتح باب مراجعة القضية الفلسطينية ككل الشيء الذي يسمح لاسرائيل ان تستفيد زمنيا ، لتظل الانظمة العربية على بساط الانتظار ٠

لكن البقاء على مثل هذه الحالة أصبح مستحيلا، ولا بد من قرب يقظة شعبية جديدة ، من شأنها أن تكنس كل أوهام الحل السياسي ، أوهام حرب السلام واوهام المراهنة على الحل الامريكي ٠

برلمان اللصوص

ان مناحيم بيجين، المعروف بأعماله الارهابية منذ الاربعينيات ، والذي كان على رأس عصابة « الاركون » ، ينجح الان في الانتخابات التي جرت أخيرا في اسرائيل ٠

وتجدر الاشارة الى أن صعود مناحيم بيجين هذا على رأس السلطة ، لم يكن في حقيقة الامر خروجا عن الخطة المتبعة في اسرائيل ، حيث أن جميع من سبقه من الرؤساء انبثقوا من عصابة « الهاكانا » التي لبيت باقل اجرام وشراسة ٠

الا أن الجديد في الامر ، هو أن يصوت الصهاينة على **بلاثو شارون** ، اللص الدولي الذي صدر في حقه أمرا دوليا باعتقاله ، بسبب الاموال التي اختلسها من فرنسا ، وفر الى اسرائيل ، حيث رفضت هذه الاخيرة تسليمه ٠

ومما يجدر ذكره هنا ، الى أن هذا اللص قد حصل على عدد من الاصوات تؤهله لاخذ مقعدين في الكنيست الاسرائيلي ، بالرغم من كونه غير منتمي لاي حزب ٠

أن صعود هذا اللص يخوله « حق الحصانة البرلمانية » ، وبالتالي أصبح غير معرض للتسليم ٠٠٠ انها فعلا ديموقراطية اللصوص في مجتمع الاختلاس ٠

المخططات الاستيطانية مستمرة

● تسير المخططات الاستيطانية الصهيونية على قدم وساق خاصة بعد أن تدعمت أكثر بصعود حزب الليكود الى الحكم ٠ فقد أعلن متحدث رسمي أن « اسرائيل » تعتزم اقامة ١١٠ مستوطنة جديدة في النقب وفي شمال سيناء وأوضح أن اللجنة الوزارية المختصة قد صادقت على ميزانية اضافية لهذا الغرض قدرها ٣٠ مليون ليرة ، والجدير بالذكر أن الصهاينة أقاموا ١٢ مستوطنة يهودية في سيناء منذ هزيمة ١٩٦٧ ٠ كما أعلنت جماعة من الصهاينة أنها ستبدأ في انساء مستوطنة جديدة على أرض قرية « مسحة » العربية بعد أن وافقت الحكومة الاسرائيلية على ذلك ٠ وقد دفعت الوقاحة بالحاخام « ماير كهانة » رئيس رابطة الدفاع اليهودي الى الوقوف مسلحا أمام بلدية نابلس استفزازا للمواطنين الفلسطينيين وتأكيدا على اصرار الرابطة على مواصلة خطة الاستيطان ٠

٠٠ وتستمر نضالات الجماهير الفلسطينية

لقد شهدت فلسطين المحتلة غليانا ومدا جماهيريا عارما احتجاجا على وضعية المواطنين العرب والاضطهاد المسلط عليهم ، فبالاضافة الى اضرابات المعتقلين في سجون العدو ،تشهد مدن وقرى الضفة الغربية اضرابات ومظاهرات صاخبة أشعل المتظاهرون خلالها النار في اطارات السيارات واصطدموا مع قوات البوليس التي استخدمت العصي وقنابل الغاز المسيلة للدموع لتفريق المتظاهرين ٠

وخلال هذه الانتفاضات هاجم المتظاهرون سيارات العدو العسكرية والمدنية وتمكنوا حسب بيان صهيوني من تحطيم ثلاث سيارات عسكرية كما وضعوا المتاريس في الطرق والشوارع لعرقلة تحرك العدو واضرموا النيران بعجلات السيارات خاصة حول مخيم « قلندية » قرب رام الله ٠ ورغم القمع والاعتقالات الواسعة فان البوليس لم يتمكن من تهدئة الوضع ٠

وفي نفس الوقت الذي تنقض فيه الجماهير الفلسطينية في الارض المحتلة صعد الفدائيون الفلسطينيون هجوماتهم ضد العدو الصهيوني، فقد فجر الفدائيون العاملون داخل الاراضي المحتلة شحنة ناسفة في بداية شهر ماي في احدى المباني بمستوطنة « نجمة » مما أسفر عن الحاق اضرار كبيرة في المبنى وامتنع الناطق الصهيوني عن ذكر عدد الاصابات التي وقعت الا أنه صرح بوقوع اعتقالات لمواطنين عرب من سكان المنطقة ٠ وفي مساء ٢٩ ماي ١٩٧٧ مرت سيارة شحن عسكرية على ألغام زرعها الفدائيون على الطريق العسكرية الواصلة بين الناصرة ومناطق الجليل فتدمرت الشاحنة واتلفت محمولاتها وقتل سائقها الصهيوني ٠ واعتقلت السلطات ما يزيد على ١٥ مواطنا بتهمة علاقتهم بزرع هذه الالغام ٠كما انفجرت عبوات ناسفة على الساعة العاشرة ليلا يوم ٣١ ماي ١٩٧٧ وضعتها مجموعة من الفدائيين داخل أحد أوراش معسكر تجميع وصيانة الاليات المدرعة الصهيونية في حي « صمانيا دافيد » بمدينة حيفا ، مما أدى الى أضرار مادية جسيمة ٠

ان الشعب الفلسطيني في الارض المحتلة يعطي أروع مثال عن الصمود وبذل التضحيات رغم القمع الوحشي الذي تمارسه السلطات الصهيونية ازائه ورغم المؤامرات التي تحيكها الاوساط الامبريالية والرجعية العربية لتصفية القضية الفلسطينية وثورتها المسلحة ٠

الدستور الحالي: تقنين

ان أية محاولة تهدف الى فهم الواقع المغربي من خلال الدراسة النظرية للدستور أو القوانين الموضوعة ، تعتبر بلا شك محاولة عديمة الجدوى ، لبعدها عن الواقع الحقيقي الذي تعيشه الجماهير ، خلافا لما تنص عليه الفصول أو القوانين التي تم صياغتها للاستهلاك الخارجي ·

فكل الدساتير التي انفرد النظام في وضعها، كانت تهدف الى تحقيق هدف واحد هو تقنين الحكم المطلق واعطائه صفة المشروعية ، ولا يتورع من أجل تحقيق هذا الهدف الى تجنيد كل اجهزته التي لا تتردد في استعمال كل اساليب التزويروالقمع لتزييف ارادة الجماهير·

فاذا كانت كل « التجارب الديمقراطية » التي شهدها المغرب ترمي الى جعل كل المؤسسات والمجالس في خدمة السلطة الحقيقية الوحيدة المتجسمة في الملك والمستحوذ على كل السلط ، الشيء الذي يجعل من طبيعة النظام الحالي عائقا لقيام أية تجربة ديمقراطية صحيحة تسمح للجماهير بالتعبير عن ارادتها وفرض اختياراتها ، ومساهمتها في التوجيه والتقرير · وأمام كل هذه الحقائق لا يتردد البعض في الركض وراء السراب ، لتحقيق أوهام الديمقراطية في ظل الحكم المطلق ·

ولقد شهدت بلادنا أخيرا مهزلة انتخاب مجلس النواب تتويجا « للمسلسل الديمقراطي » المنعوث بأنه « أحسن تجربة في العالم الثالث» واذا كانت هذه التجربة تجعل أساس انطلاقها دستور مارس ١٩٧٢ ، فان هذا الدستور سبق للقوى الوطنية والتقدمية أن رفضته أثناء الاستفتاء عليه سنة ١٩٧٢ · وسنحاول فيما يلي ابراز خطوطه العامة ، الهادفة الى تكريس الحكم المطلق ، وتركيز النظام الاقطاعي جاعلا من المؤسسات والمجالس صورا ودمى مجردة من كل أثر للحياة ·

التركة الاستعمارية

تحرص كل الدساتير على أن تضع في ما يسمى بالديباجة أو التصدير مجموعة من المبادىء والاختيارات التي ترسم توجيه الدولة ومبادئها · وينضمن دستور مارس ١٩٧٢ بعض المبادىء المفروغة من المحتوى في ميدان الواقع وبعض الشعارات المنسجمة مع اختيارات النظام ·

ومن ضمن هذه المبادىء والشعارات ان اللغة الرسمية للمغرب هي « اللغة العربية » · في حين أن الحقيقة المكشوفة بعد مرور احدى وعشرين سنة من الاستقلال ، ما تزال اللغة الفرنسية هي اللغة المتداولة في الادارات المغربية ، ولا تزال كل المراسلات الادارية تكتب بها ، فاذا ما استثنينا القضاء الذي استطاع قطع أشواط في ميدان التعريب ، فلا زال يعاني من تتاريز الشرطة ورجال الدوك وحتى المراسلات الواردة من وزارة العدل ، التي ترد باستمرار محررة باللغة الفرنسية · فهل احدى وعشرين سنة من الاستقلال وخمسة عشر سنة من تبني اللغة العربية كلغة رسمية أي منذ دستور ١٩٦٢ ، غير كافية لتحقيق التعريب وتثبيت اللغة العربية · أم أن التركة الاستعمارية وارتباطات النظام بالاستعمار الجديد أفرغت هذا المبدأ وجعلته غير قابل للتطبيق ، رغم التنصيص عليه في الدستور ؟

وفي نفس التصوير ينص الدستور ان المغرب « **جزء من المغرب الكبير** » وهو لا يعدو هنا ان يؤكد حقيقة جغرافية متعمدا اغفال طابعه العربي ، ومتجاوزا الحديث عن وحدة المغرب العربي كخطوة أولى نحو الوحدة العربية ، أو حتى السعي من أجل تحقيقها لكونها تخدم مصالح شعوب المنطقة ، فهي بالتالي مضادة لمصالح النظام ففضل تجاهلها وعدم الاشارة اليها ·

شعارات جوفاء

وفي الباب الاول المتعلق بالاحكام العامة والمبادىء الاساسية، فالدستورالحالي يستعرض مجموعة من الحقوق والمبادىء التي لا تجد أي مجال لتطبيقها في الواقع · فالفصل التاسع ينص على ضمان « **حرية الرأي وحرية التعبير بجميع أشكاله وحرية الاجتماع** » كما يضمن « **حرية تأسيس الجمعيات وحرية الانخراط في أية منظمة نقابية وسياسية حسب اختيارهم** » · غير أن الكل يعلم حقيقة ما تعانيه الحركات في المغرب من مآسي ومحن· حيث تتعرض الجماهير الى شتى انواع الارهاب والقمع المسلط عليها من طرف اجهزة النظام التي تراقب انفاس المواطنين ، وتسهر على اهدار حقوقهم ، وتعرضهم الى مختلف أنواع التعذيب بتهمة ابداء الرأي أو الحضور في اجتماع أو لمشاركة في تجمع ·

وان ما تعاني منه الصحافة الوطنية، والدولية من مراقبة من طرف الاجهزة المختصة خير دليل على تطبيق نصوص الدستور · وهناك القمع المسلط على المنظمات السياسية والنقابية ، وحرمانها من ممارسة حقها في توعية الجماهير وتأطيرها · فبأسم هذه المبادىء والحريات يصدر قرار منع المنظمة الطلابية الاتحاد الوطني لطلبة المغرب منذ أزيد من أربع سنوات ، دون تقديمها ولو الى محاكمة شكلية لاصدار حكم قضائي ضدها ·

وهكذا يستمر الدستور في استعراض المبادىء التي يتم انتهاكها يوميا ، حيثينص الفصل العاشر والحادي عشر على عدم القاء القبض على الافراد وعقابهم الا حسب القانون ، وكذلك عدم انتهاك حرمة المنازل ، وسرية المراسلات · غير ان الواقع الذي تعاني منه الجماهير الشعبية بعيد كل البعد عن هذه الادعاءات ، فلا زال أعوان السلطة يقومون بجلد المواطنين وتعذيبهم أما الملأ ، لا لشيء الا لكون الواحد منهم ينتمي الى تنظيم سياسي أو نقابي معين ·

ولا زالت الوحدات الخاصة تقوم باغتيال المناضلين فيواضحة النهار (بنجلون والتنوتي) وهذه الوحدات لا تتردد في انتهاك حرمة المنازل وسرية المراسلة حيث يتم اختطاف المناضلين من منازلهم وتعقبهم خارج الحدود لاختطافهم (بن بركة والمانوزي ···) انها المبادىء المكتوبة في نص الدستور وهي تبدو ذات لمعان مغري سرعان ما ينقلب لهيبا محرقا في الواقع المعاش ·

ومن ضمن المبادىء المنصوص عليها في الدستور هي : « **التربية والشغل حق للمواطنين على السواء** » و « **حق الاضراب مضمون** » ، ولنرجع مرة اخرى الى الواقع لنجد النتائج العكسية لهذه المبادىء الجوفاء· انما الاحصائيات الرسمية تؤكد أن نسبة ٤٥٪ من الاطفال البالغين سن الدراسة لا يجدون مقاعد لبداية دراستهم الابتدائية · أما التعليم الثانوي والعالي فان الاغلبية هي لابناء المحظوظين وذوي الامكانيات دون أوسع الجماهير ·

أما عن حق الشغل ، وضمان توفيره ، فان الاحصائيات الرسمية تؤكد وجود مليون عاطل دون البطالة المقنعة والعمال الموسميين الذي يوجد أكثرهم في البادية · هذا بالاضافة الى الاف العمال المغاربة الذين دفع بهم النظام الى الاستغلال بالخارج وجعل من عرقهم موردا للعملة ·

أما عن حق الاضراب المنصوص عليه في الدستور الحالي ، فان ممارسة هذا الحق يعتبر مخلا بالنظام ، الشيء الذي يعرض العمال والطلبة المضربين الى التعرض الى شتى أنواع القمع والاعتقال قبل أن يتم طردهم من العمل أو الدراسة ·

هذه هي الاحكام العامة والمبادىء الاساسية التي « يضمنها » الدستور للمواطن المغربي وتسهر السلطات على خرقها وانتهاك المبادىء الانسانية وحرمان الجماهير من أبسط حقوق المواطنة · مما يجعل هذه المبادىء عبارة عن شعارات كتبت للاستهلاك الخارجي ·

الملك أولا وأخيرا

أما الباب الثاني من الدستور والمتعلق بالملكية ، فقد جاءت فصول الدستور لتقنين السلطات الفعلية التي يمارسها الملك سواء كان هناك دستورا أو لم يكن موجودا · فان تعاقب الدساتير أو تكرارها ، لا يغير من الواقع شيئا ، ولا ولن يزحزح قدر أنملة من السلط الموجودة في يد مغتصبيها ·

فالفصل التاسع عشر ينص على ان « **الملك أمير المؤمنين والممثل الاسمى للامة ورمز وحدتها وضامن دوام الدولة واستمرارها ··· والساهر على احترام الدستور وله صيانة حقوق وحريات المواطنين والجماعات والهيئات ، وهو الضامن لاستقلال البلاد وحوزة المملكة ··** » ·

فيمكن القول أن الدستور يعكس « بامانة » الوضع الحقيقي الذي توجد عليه السلط في المغرب ، فهي تتجمع في يد الملك اذ هو الذي يعين الوزير الاول والوزراء ويعفيهم من مناصبهم متى تراءى له ذلك ، وهو « القائد الاعلى للجيش » وله وحده حق التعيين في الوظائف المدنية والعسكرية ، وهو الذي يعين السفراء والقضاة وعمال الاقاليم ، ورؤساء البلديات والجماعات ، وهو الذي يوقع المعاهدات ويصادق عليها ، وهو الذي يرأس مجلس الوزراء ، والمجلس الاعلى للقضاء ، والمجلس الاعلى للانعاش الوطني · كما له الحق أن يحل البرلمان ، واعلان حالة الاستثناء ·

وهكذا يكشف الدستور حقيقة النظام المطلق والمسيطر على كل السلط ، فالملك هو الماسك الحقيقي للسلطة التنفيذية ، فهو الذي يختار كل عناصرها ويعينهم ، ويتحكم في توجيه السياسة التي يرسمها للوزراء حسب ارتباطاته السياسية واختياراته الاديولوجية ، وهم بالنسبة اليه مجرد « خدام » منفذين لتوجيهاته السامية ، ولا حق لهم في النقاش أو

لسلطات الحكم المطلق

الاعتراض ولو شكليا في الاختيارات المرسومة. لان الفصل الثالث والعشرون من الدستور ينص على أن «**شخص الملك مقدس لا تنتهك حرمته**» .

والوزير الاول ليس له الحق في التقدم بأي اقتراح القوانين الى مجلس النواب قبل المداولة في شأنه بالمجلس الوزاري الذي يرأسه الدستور وأما مسؤوليتها أمام البرلمان فلا تتجاوز الصفة الشكلية ، لان البرلمان نفسه يوجد تحت رحمة الملك .

شكلية البرلمان

اذا كانت القواعد الدستورية تنص على ان مجالس النواب هي التي تختص بالسلطة التشريعية ، فان مجلس النواب في المغرب ، فاقدا لهذه الصلاحيات نظرا لوجود سلطة أسمى تخول لنفسها ممارسة كل الحقوق وسلب كل السلط والانفراد بها .

حيث أن نشأة مجلس النواب أي بدءا من « انتخاب » اعضائه ، التي تتم حسب رغبات الملك ، حيث لا تتردد أجهزة النظام في استعمال كل الاساليب لتهيء الطبخة بالشكل المطلوب، ومرورا باجتماعات المجلس التي تتم بالشكل المرسوم لها ، وانتهاء بوضع حد لحياة مجلس النواب متى شاء الملك ذلك طبقا للفصل ٢٧ من الدستور . « **للملك حق حل مجلس النواب بظهير شريف** » .

وهنا يمكن القول أن الغرض الحقيقي من وجود مجلس النواب ليس هو القيام بالعمل التشريعي ، والمساهمة في بناء الديمقراطية بل هو كسب النظام الحالي لطابع المشروعية ، وايهام الرأي العام الخارجي بوجود برلمان وحياة نيابية . بينما الحقيقة توجد في نص الفصل ٢٨ من الدستور الذي ينص « **للملك ان يخاطب مجلس النواب والامة ولا يمكن ان يكون مضمون خطابه موضوع أي نقاش** » فبالاضافة الى ان شخص الملك مقدس فان خطبه و « توجيهاته » لا يمكن ان تكون موضوع نقاش حتى من طرف أعضاء مجلس النواب . هذا مع العلم ان كل القرارات والاختيارات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي ينهجها النظام تعلن بواسطة خطب الملك وتوجيهاته .

فما هو اذن دور مجلس النواب اذا لم يكن في مستطاعه النقاش فادراك المساهمة في رسم الخط السياسي والاقتصادي للبلاد وممارسة حقه في التشريع . حتى الحصانة البرلمانية التي يتمتع بها أعضاء مجلس النوات ، تزول ولا تظل قائمة « **اذا كان الرأي المعبر عنه يجادل في النظام الملكي ... أو يتضمن ما يخل بالاحترام لواجب الملك** » كما ينص على ذلك صراحة الفصل ٣٧ من الدستور الحالي .

فاذا كانت الاختيارات الاقتصادية والسياسية بل حتى مشاريع التخطيط والقوانين تصدر عن الملك ، ولا حق لمجلس النواب في مناقشتها ، فبالاحرى الطعن أو التعديل منها ، باعتبار ذلك ممنوع بنص الدستور نظرا لقداسة الشخص وكلامه المنزه عن كل خطأ ، يبقى اذن ان دور البرلمان هو المصادقة على كل ما « يوحي » اليه لاصباغ المشروعية عليه أي بأخذ دون رد .

حتى اذا ما أجتهد مجلس النواب في ممارسة مسؤولياته التشريعية فانها يجب أن تكون حسب رغبات ومتطلبات الملك ، وحرصا من هذا الاخير على عدم ترك أية ثغرة من شأنها أن تسمح لمجلس النواب اصدار أي مشروع قانون مخالفا لارادته ، فقد اعطى لنفسه في الدستور حق رفض هذا المشروع واعادته للبرلمان لاعادة النظر فيه بدون أي احتمال للفرض . وهذا ما ينص عليه الفصل ٦٦ « **للملك أن يطلب من مجلس النواب أن يقرأ قراءة جديدة كل مشروع أو اقتراح قانون** » ويستمر الفصل ٦٧ مؤكدا « **تطلب القراءة الجديدة بخطاب ولا يمكن أن ترفض هذه القراءة الجديدة** » . هذا بالاضافة الى ان الملك هو الذي « **يصدر الامر بتنفيذ القانون** » حسب ما ينص عليه الفصل ٢٦ .

أما فيما يخص ملتمس اللرقابة ، الذي يسمح للنواب أن يعارضوا في استمرار الحكومة في مواصلة سياستها وتحمل مسؤولياتها ، فقد أخضع لتدابير مشددة حيث ينص الفصل ٧٥ على عدم قبول ملتمس الرقابة الا اذا وقعه على الاقل ربع مجلس النواب أي ٦٦ عضوا ، ولا يصبح ساري المفعول الا اذا وافق عليه مجلس النواب بالاغلبية المطلقة أي نصف اعضاء المجلس زائد واحد أي ١٣٣ عضوا .

واذا كان النظام قد مهد من خلال الانتخابات لمجلس النواب الى تركيز الاغلبية الساحقة للعناصر التي أختارها لتكون هي الاغلبية في مجلس النواب فان احتمال تقديم أي ملتمس رقابة غير واردة ، لان الحكومة يعينها الملك وهو الوحيد الذي له الحق في اقالتها متى شاء ذلك .

البقية على ص ١١

تراث حسّي

مذكرة من الكتلة الوطنية حول القواعد العسكرية الامريكية

لا زالت القواعد العسكرية الامريكية جاثمة فوق ترابنا الوطني ، تلك القواعد التي ناضلت الحركة التقدمية من أجل جلائها ، في حين أن النظام القائم قد تواطأ مع الامبريالية وعمل على استمرارها بل تقويتها وتطويرها .

ان هذا التواجد العسكري الاجنبي لا يشكل طعنا للسيادة الوطنية المغربية وكابوسا في وجه السيادة الشعبية فحسب ، بل يشكل أيضا تهديدا موجها ضد كافة شعوب الوطن العربي بشكل خاص وافريقيا بشكل عام ، كما يعتبر جهازا مسخرا لخدمة مصالح الصهيونية والامبريالية العالمية .

ولقد سبق للجماهير الشعبية أن نددت بهذا التواجد وقاومته بشدة غداة الاستقلال وفي عدة مناسبات . وضمن المواقف السياسية التي عبرت عن هذا النضال ، مذكرة من الكتلة الوطنية نورد فيما يلي أهم ما جاء فيها :

« لقد أصبح من المؤكد استمرار الوجود العسكري للولايات المتحدة الامريكية في المغرب، في شكل قواعد للمواصلات البعيدة في القنيطرة وسيدي يحيى وسيدي بوقنادل .

ولم يبق شك في أن هذه القواعد تستعمل فيما تستعمل له من طرف الامريكيين للاتصال بالاسطول السادس العامل في البحر الابيض المتوسط .

وتكشف هذه الحقيقة المرة أن جلاء الامريكيين من جميع قواعدهم في المغرب الذي كان يجب ان يتم منذ نهاية سنة ١٩٦٣م طبقا لاتفاقيات سنة ١٩٥٩ بين المغرب وامريكا لم ينجز وان استمرار بقائهم في المغرب لا يمكن ان يكون الا بمقتضى اتفاق جديد بينهم وبين الحكومة المغربية يلغي الاتفاقات الاولى في موضوع الجلاء ، وبناء على هذا الاتفاق الجديد أخذ الامريكيون يستعملون تلك القواعد في المواصلات البعيدة .

وقد ظل الشعب المغربي على غير علم بما اتخذ في غيبته من هذا الاتفاق السري الذي يسمح باستمرار الاحتلال الامريكي لبلادنا حتى أعلنت عنه لجنة الشؤون الخارجية لمجلس الشيوخ الامريكي في جلستها المنعقدة بشهر يوليه ١٩٧٠ مؤكدة وجوده منذ سنة ١٩٦٣ من أجل المواصلات الاذاعية البحرية في المنطقة المغربية للمتوسط والقسم الشرقي وشمال شرق المحيط الاطلسي .

وقد كان الموقف الذي اتخذته الحكومة المغربية ازاء هذا الواقع الأليم غامضا الامر الذي جعل الشعب المغربي يحس بخيبة عظيمة ومرارة شديدة زادته اهتماما بمصيره الذي يدخره له أولئك الذين سمحوا بابقاء احتلال أجنبي كان قد تقرر أنهاؤه بعد نضال شعبي هائل ، زيادة على ما يؤدي اليه ذلك الاحتلال من تهديد لسلامة وأمن البلاد والمواطنين .

وقد عبرت الكتلة الوطنية في بيانها الذي أصدرته عقب اذاعة الصحف الامريكية لمداولات مجلس الشيوخ الامريكي في الموضوع وفي التصريحات المختلفة التي اذاعتها عن استنكار الشعب المغربي للسياسة التي أتبعتها الحكومة المغربية والتي نتج عنها تحريف مبدأ جلاء القوات الاجنبية في أي شكل كانت ولفائدة حضور اية دولة اجنبية كيفما كان على الارض المغربية .

كما أعلنت الكتلة الوطنية عن عزمها على مقاومة كل وجود عسكري اجنبي في بلادنا ، وعن احتجاجها ضد اي اتفاق من شأنه أن يمس بسيادة الوطن أو يعرض أراضيه لهيمنة عسكرية اجنبية .

وأعلنت الاحزاب المغربية كذلك استنكارها لوجود الجنود الامريكيين في المغرب واستعمالها لقواعد مغربية ، ولم تال الصحف الوطنية في ابراز الاستياء الشعبي ومطالبته الحكومة المغربية باتخاذ الموقف الذي تمليه ارادة الامة ونضالها الكبير وتضحية ابنائها في سبيل الاستقلال والجلاء .

ومن جهة اخرى فان الشعوب العربية أعربت جميعها عن كامل الاستياء لاستعمال الولايات المتحدة الامريكية أراضي مغربية قاعدة للاتصال بالاسطول السادس العامل في المتوسط نظرا للموقف الذي اتخذته امريكا من مساعدة اسرائيل على بقائها فيما احتلته من البلاد العربية وفي القدس الشريف وفلسطين .

ولحد الان فان الحكومة المغربية لم تستجب لارادة الامة ولم تعلن عن موقف حازم من شأنه أن ينهي الوجود العسكري الامريكي في القواعد المغربية (...)

... ان استمرار الاحتلال العسكري الامريكي في بلادنا يعتبر مساسا بكياننا الوطني وينزل بنا الى حضيض تبعية امبريالية ، كما يعرض أرضنا لتصبح قاعدة اعتداء على البلدان العربية الشقيقة .

وان الشعب المغربي الذي ناضل عشرات السنين في سبيل حريته واستقلاله وجلاء الجيوش الاستعمارية عن بلاده ، لا يمكن ان يسمح بهذا الاحتلال الجديد الذي يفرض عليه ـ لو أستمر ـ تضحيات اخرى لا يتأخر عن بذلها في سبيل حريته وكرامته » .

الرباط ٨ / يناير ١٩٧١

دروس الثورة الفيتنامية : ٣ - استمرار النضال في الجنوب

● **وحدة الجماهير :** لقد نصت اتفاقية جنيف لسنة ١٩٥٤ كما ذكرنا على توحيد الفيتنام بشطريه بعدالقيام بانتخابات ديمقراطية في الجنوب واستفتاء من اجل ذلك • لكن الامبرياليون تراجعوا عن التزاماتهم وفرضوا الديكتاتورية والاستغلال على الجماهير في الجنوب • وبعد مرور سنتين على الموعد المحدد للوحدة اضطر الشعب الفيتنامي الى النضال المسلح من جديد لتحقيق اهدافه وفي سنة ١٩٦٠ تكونت الجبهة الوطنية لتحرير فيتنام بعد انتفاضة معممة في كل المناطق الجنوبية ، وعملت الجبهة منذ انطلاقها على :

« توحيد كل الفئات والطبقات الاجتماعية وكل الجنسيات والديانات وكل المنظمات والاحزاب السياسية وغيرها وكل الشخصيات الوطنيةبغض النظر عن اختياراتها السياسية من اجل القضاء على حكم الامبرياليين وعصابة العُملاء ومن اجل تحقيق الاستقلال والديموقراطية والسلم والحياد والعمل على تحقيق الوحدة الوطنية » • وكونت هذه الجبهة جيشها الثوري تحت اسم « القوات المسلحة الشعبية لتحرير الفيتنام » وخاض هذا الجيش اكبر حرب تحريرية عرفها تاريخ الانسانية في مواجهة الجيش الامريكي الذي يبلغ تعداده ٥٠٠ ٠٠٠ رجل وجيش نظامي عميل : ٧٠٠ ٠٠٠ جندي بالاضافة الى الوحدات المبعوثة من كل الدول الرجعية في المنطقة : جنوب كوريا ، فورموزا ، الفيليبين ، التايلاند ٠٠ الخ • واستعملت القوات المعتدية احدث وسائل الخراب من طائرات ب ٥٢ والقنابل الخانقة والمحرقة بالاضافة الى المواد الكيماوية للقضاء على كل الكائنات من بشر وحيوان ونباتات والقي على الفيتنام كميات من القنابل تتعدى بكثير كل ما استعمل من هذا السلاح خلال الحرب العالمية الثانية • وبدأت الولايات المتحدة تنفق الملايين من الدولارات في اليوم لاخضاع هذا الشعب الصامد الى حد وصلت فيه القيادة العسكرية الامبريالية الى التفكير في استعمال القنابل الذرية التاكتيكية في هذه المعارك • وفي المقابل كتبت قوات الثورة اخلد الصفحات في تاريخ حرب التحرير الشعبية خصوصا ابان الانتفاضة العارمة في رأس السنة الفيتنامية سنة ١٩٦٨ حين احتلال السفارة الامريكية بسايكون • وساهم ذلك في دفع وعي الجماهير وثقتها في النفس واصرارها على الانتصار •

● **اساليب متعددة في النضال :**

وخلال الحرب قامت الجبهة بوضع تنظيمشعبي عتيد يسهر على تسيير الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية في المناطق المحررة •

وفي سنة ١٩٦٩ عقد مؤتمر شعبي في هذه المنطقة ضم الجبهة الوطنة للتحرير ومنظمة تحالف القوى الديموقراطية والوطنية والسلمية (وهو تجمع تكون في سايكون بعد هجوم ١٩٦٨) وقرر هذا المؤتمر وضع اسس السلطة الشعبية وتكوين الحكومة المؤقتة لجنوب الفيتنام ومجالس ومؤسسات السلطة المحلية على صعيد القرى والمدن والاقاليم •

وابان هذه الحرب ايضا شرع في وضع اسس المجتمع الجديد في المناطق المحررة واعطيتالاولوية للاصلاح الفلاحي ورفع مستوى الانتاج الفلاحي وتحسين وسائل العمل وتدعيم صناعة الصيد وتربية الماشية كل هذا على اساس العمل التعاوني والتضامن بين المواطنين • اما في المناطق التي لا زالت لم تتحرر بشكل نهائي فقد رفعت الجبهة شعار « الانتاج والكفاح » لمواجهة الخراب الناتج

النظام المغربي وثورة فيتنام

لقد تميز موقف النظام المغربي - باستمرار - من الثورة الفيتنامية بالتآمر عليها ومعاداتها • ففي ابان الحماية الفرنسية سمح القصر الملكي للمستعمرين بارغام المواطنين المغاربة على الانخراط في الجيش الفرنسي وبعثهم لفيتنام ضمن قواته المعتدية ، مما نجم عنه هلاك مئات الضحايا الابرياء الى جانب المئات من المعطوبين

واذا كان النظام المغربي قد استفاد فيما بعد من خبرة بعض الضباط المغاربة الذين تعلموا اساليب قمع الشعوب وقمعها في فيتنام كأوفقير وغيره من الضباط الساميين ، وذلك من أجل قمع الجماهير المغربية في الريف سنة ١٩٥٨ ، أو في الدار البيضاء سنة ١٩٦٥ ٠٠٠ فقد استفاد الشعب المغربي من جهته من التجربة الفيتنامية ، ورجع العديد من الجنود والضباط الصغار مدركين لطبيعة الاستعمار وأعوانه •

أما بعد « الاستقلال » ، فقد أستمر النظام المغربي في عدائه للشعب الفيتنامي الثائر ، وتكفي الاشارة الى أن المغرب كان آخر بلد بقيت فيه سفارة عملاء بسايغون مفتوحة حتى بعد سقوط نظام سايغون العميل •

وفي المقابل ، فان الشعب الفيتنامي وقيادته الثورية بقي يساند الشعب المغربي في كفاحه من اجل الاستقلال ، بل أن القائد الفيتنامي الراحل هوشي مينه قد سخر قلمه وجريدته « لوباريا » التي كانت تصدر في باريز في العشرينات للتنديد بالحرب الاستعمارية التي كان يخوضها الماريشال ليوطي في المغرب •

وبعد حصول المغرب على الاستقلال كتب « هوشي مينه » للملك محمد بن يوسف ، يطلب منه أن يسمح للمغاربة الذين اختاروا الالتحاق بالثورة الفيتنامية أو أسروا من طرفها بالرجوع الى بلادهم ، الا انه لم يتلق اي جواب عنها • وبقي هؤلاء المواطنون تحت رعاية الدولة الفيتنامية في الشمال الى ان قرر النظام المغربي وبوحي من المخابرات الامريكية ارجاعهم سنة ١٩٧٠ قصد استغلال معلوماتهم ضد الثورة • ذاك هو ما حصل بالفعل ، ولم يكن مصير أولئك العائدينوعائلاتهم الا التشرد من بلادهم •

ان الموقف العدائي للنظام المغربي من الثورة الفيتنامية ، هو موقف طبيعي ومنتظر من نظام يمثل مصالح القوات الامبريالية ، وينفذ خططها، بالامس في فيتنام، واليوم في الزائير •

عن العدوان خصوصا في المزارع والحقول وجندت المواطنين لخوض معارك تكميلية : النضال من اجل الديموقراطية والنضال من اجل الشغل وحرية التنقل وغير ذلك • اما في المناطق الخاضعة لسيطرة الامبريالية وحلفائها فكان تجنيد الجماهير يستهدف النضال من اجل تحسين مستوى المعيشة ورفع الاجور وفرض الحريات الديموقراطية ومناهضة القمع ورفض التجنيد الاجباري والغاية من كل ذلك هو توحيد اوسع الجماهير للنضال من اجل السلم والاطاحة بالعملاء • ويؤكد كل هذا قدرة الثورة الفيتنامية على ابتكار الاساليب وتطبيقها حسب الظروف المرحلية والمعطيات المحلية في كل بقعة من ساحة النضال والقدرة على تطبيق تكتيك محكم من اجل خدمة استراتيجية واحدة هدفها واضح ، وقد كانت هذه القدرة والمجهود الجبار الذي حققه الشعب الفيتنامي في ابريل ١٩٧٥ باحتلال وكر الخونة والعملاء بعد انهيار جيوش الامبريالية • وتخليدا لروح بطل فيتنام وقائدها التاريخي هو شي منه اطلق اسمه على عاصمة الجنوب •

● **الوفاق الوطني :** وتحقق « السلم والوفاق الوطني » كما وعدت بذلك قيادة الجبهة الوطنية سنتين قبل ذلك • ولم يقع اي حمام دم ولم تتغلب على الثوار غريزة الانتقام من الخونة والعملاء كما كان يتوقع الامبرياليون بل عمل الجميع بحماس وحزم على محو مخلفات العدوان والانطلاق نحو المستقبل بخلق لجان شعبية تسير امور المواطنين بالعاصمة وتحول ادارة سايكون من آداة قمع الى اداة في خدمة الشعب ومواجهة المشاكل الضخمة الجديدة • وفي سبتمبر ١٩٧٥ بدأت الحملة ضد العناصر البورجوازية الكومبرادورية التي استمرت في السيطرة على بعض المراكز الاقتصادية وعملت على خلق المشاكل والعقبات لعرقلة مسيرة الجماهير بتكوين سوق سوداء والمضاربة في الاسعار • وبهذه الحملة دشن عهد القضاء على القواعد الاجتماعية للنظام العميل البائد دون تسرع او استعجال حيث أن الفئات الوطنية من البورجوازية لم تقصى من المجهود الجديد وذلك بدفعها للتعاون والتكامل في المسيرة الجديدة •

وابان هذه الحرب أيضا ، شرع في وضع أسس المجتمع الجديد في المناطق المحررة ، وأعطيت الاولوية للاصلاح الفلاحي والرفع من مستوى الانتاج ، وتحسين وسائل العمل ، وتدعيم صناعة الصيد ، وتربية المواشي ٠٠٠ كل هذا كان على أساس العمل التعاوني والتضامن بين المواطنين •

أما المناطق التي لا زالت لم تحرر نهائيا ، فقد رفعت الجبهة شعار « الانتاج والكفاح » لمواجهة الخراب الناتج عن العدوان خصوصا في المزارع والحقول ، وجندت المواطنين لخوض معارك تكميلية: فالنضال من أجل الديموقراطية والشغل ، وحرية التنقل وغير ذلك •

وعن المناطق الخاضعة لسيطرة الامبريالية وحلفائها، فان الجبهة، جندت الجماهير الشعبية بهدف النضال من أجل تحسين مستوى المعيشة ورفع الاجور وفرض الحريات الديموقراطيه ومناهضة القمع ورفض التجنيد الاجباري قصد توحيد أوسع الجماهير للنضال من أجل السلم والاطاحة بالعملاء • ويؤكد كل هذا ، قدرة الثورة الفيتنامية على ابتكار الاساليب وتطبيقها حسب الظروف المرحلية والمعطيات المحلية في كل بقعة من ساحة النضال ، والقدرة على تطبيق تاكتيك محكم بغية خدمة استراتيجية واحدة هدفها واضح ، وقد كانت هذه القدرة والمجهود الجبار الذي صاحبها هو العامل الاساسي في الانتصار الجبار الذي حققه الشعب الفيتنامي في ابريل

البقية على ص ١٠.

بين اسبانيا 1936 و لبنان 1976

قد يبدو أن الاحداث التي جرت في لبنان خلال العامين الماضيين لا تحتاج الى تحليل اضافي ، فالصحافة العربية والعالمية الديموقراطية تحدثت عن سائر هذه التفاصيل بواقعية كاملة وفضحت كل الاهداف التي كان وما زال يسعى اليها التجمع الكتائبي الفاشستي تسانده كل القوى المعادية للثورة الفلسطينية والنهوض الديموقراطي والاشتراكي العربي ·

مع هذا فالابعاد العالمية لما جرى في لبنان ما زالت في الظل ، ذلك أن نتائجها لم تتبلور بعد وما زال وهج النتائج المحلية هو الذي يطغي على الرؤيا والمراقبة ولو هدأت المعارك وعادت الحياة الطبيعية في لبنان حسب صيغة متفق عليها ·

لكن تأثيرات ما جرى في لبنان ستظل مستمرة في التفاعل مع الاحداث والتطورات السياسية العالمية والتي تظهر للوهلة الاولى وكأنها خارجة عن اطار الواقع اللبناني والفلسطيني والعربي أو لا علاقة لها بها ·

حاول أحد مراسلي الصحافة الالمانية مرة وبشكل عابر أن يربط بين الحرب الاهلية الاسبانية عام ١٩٣٦ والحرب الاهلية اللبنانية لكن ربطه بقي في حدود الظواهر الشكلية ومسطحا خاليا من دراسة أبعاده الحقيقية رغم أنه بهذا التشبيه لامس نقطة مهمة ومثيرة للغاية ·

ما الذي حدث عام ١٩٣٦ في اسبانيا ؟

الشعب انتخب بارادته الحرة حكومة جمهورية ديموقراطية ، وكان معنى هذا الانتخاب أن المد الثوري الاشتراكي في أوروبا وجد زخما جديدا بعد انتصار الثورة الاشتراكية في الاتحاد السوفياتي ، وأن حلقة مهمة من سلسلة الرجعية الاوروبية السوداء تعرضت للكسر ، كذلك تهددت مصالح السياسة الكولنيالية في أفريقيا · وكانت أكثر الانظمة الاوروبية فزعا من الديموقراطية الاسبانية هي الانظمة الفاشستية في ألمانيا وايطاليا التي كانت تحضر برنامجا واسع المدى للسيطرة على أوروبا ووراثة المستعمرات في أفريقيا ·

لهذا نرى أن الفاشستية الهتلرية ساندت بكل ثقلها القوات الفاشستية لفرانكو للقضاء على الحكم الشرعي للشعب الاسباني والجانب الاخر لهذه المساندة هو أن النازية في المانيا وجدت في الهاب الحرب الاهلية الاسبانية مجالا رحبا وعمليا لتجربة اسلحتها الجديدة والمتطورة التي كانت تخزنها لتشن حربها المقبلة على شعوب أوروبا ·

من هاتين النقطتين يمكن دراسة المقارنة التاريخية بين الحرب الاهلية الاسبانية عام ١٩٣٦ وأحداث لبنان الاخيرة مع الانتباه للفروق التي يفرضها التطور الزمني والسياسي·

فلبنان كان قبل الهجمة الكتائبية الفاشستية على حدود منعطف ديمقراطي شعبي بفضل ازدياد الوعي الثوري وحدة التناقضات الطبقية وتراكم اضرابات الطبقة العاملة واهتراء الاشكال الاقطاعية ووقوع العلاقات البرجوازية المتطفلة وغير الوطنيه في أزمة خانقة وتأثير الثورة الفلسطينية على وعي الجماهير اللبنانية وتعميق رؤاها الثورية وامتزاج الثورة عضويا بالقضية الوطنية اللبنانية بعد الاعتداءات الاسرائيلية المستمرة على فلاحي الجنوب ومخيمات اللاجئين الفلسطينيين بذات الوقت ·

كان لبنان على أبواب انتخابات مقبلة وكانت الظواهر تشير حتما الى أن هذه الانتخابات لن تكون كسابقتها ، ومن المحتمل ان تجري هذه المرة تحت حماية القوى الشعبية واستباقا للاحداث فالقوى الطائفية الفاشستية قامت بهجوم دفاعي حسب تكتيك ومنطق العدو الاسرائيلي ، بحيث تحطم التطور الشعبي قبل أن يحقق أي انتصار ديمقراطي ، وبنفس الوقت تضرب الثورة الفلسطينية التي أصبحت الملهم الثوري للقوى الشعبية اللبنانية والعربية وعقبة في وجه تمرير الحلول الاستسلامية مع العدو الصهيوني ·

ولاول مرة في التاريخ السياسي الحديث تقوم القوى الرجعية (بثورة مسلحة) للدفاع عن مصالحها الطبقية وتستعمل حتى أسلوب وألفاظ الثورات الشعبية وتسمي الفاشية فرقها بجيوش تحرير ·

أن القوى الفاشستية في لبنان هجمت قبل أن يتمكن الشعب من تحقيق انتصاره الديموقراطي ، بينما في اسبانيا عام ١٩٣٦ هجمت بعد أن نال الشعب هذا الانتصار ·

وكما كانت اسبانيا الشعبية مركز تهديد لمخططات الفاشستية الاوروبية فقد كان متوقعا أن يكون لبنان الديموقراطي الشعبي المتمزج عضويا بالثورة الفلسطينية مركز تهديد لمخططات الفاشستية الاوروبية فقد كان متوقعا أن يكون لبنان الديموقراطي الشعبي المتمزج عضويا بالثورة الفلسطينية مركز تهديد لمخططات العنصرية الصهيونية بالدرجة الاولى ، ومخططات القوى الامبريالية والرجعية العربية التقليدية واليمين العربي الجديد الذي تتنامى مصالحه الطبقية الرأسمالية ويسعى للتصالح مع العدو الصهيوني والتهادن مع الاقطاع العربي والانضباط في خدمة الرأسمال العالمي والسير بشكل نهائي نحو الخيانة الوطنية · ان جزع هذه القوى كلها من احتمالات التطور اللبناني الشعبي وتأثير ذلك على ازدياد قوة الثورة الفلسطينية وحتمية تحالفه معها جعلها (أي القوى الرجعية) تتحرك بسرعة وتدفع بالتجمع الفاشستي لابطال مفعول هذا التطور قبل أن يفوت الاوان ·

ان هذا يفسر طبيعة الاتصالات المكثفة التي قام بها رئيس الكتائب واطارات حزبه قبل هجمتهم الشرسة مع الانظمة العربية الاقطاعية أو التي تمثل مصالح البرجوازية العربية الجديدة ومع بعض الانظمة الرأسمالية العالمية مثل أمريكا وألمانيا الغربية وبالدرجة الاولى مع العدو الصهيوني الذي مدهم بالسلاح ونسق معهم توقيت وتوزيع الاعتداءات الجديدة في الحرب الاهلية اللبنانية · ان القوى الامبريالية والرجعية تجرب لاول مرة تكتيكا مسلحا متطورا هو ثورة (اليمين) · فالشعوب تعودت في المدة الاخيرة أن تقوم الامبريالية بسبق التطورات الديموقراطية باحداث انقلابات عسكرية روتينية تقطع الطريق عليها وتسرق وتزيف شعاراتها ، فلبنان كان كاسبانيا ١٩٣٦ حقل تجربة لسلاح أمبريالي جديد ولكن هذه المرة سلاح سياسي بحيث تقوم الرجعية المحلية بنفسها وبدل الانقلابات العسكرية ، (بثورتها المسلحة) ضد الشعب ، وترد على القوى الجماهيرية بذات سلاح حرب الشوارع وبذات أسلوب تكوين (جيوش التحرير) وتردد ذات الشعارات الثورية ·

فهل هذا التكتيك الامبريالي الجديد هو الذي سيسود في المستقبل مكان طريقة الانقلابات العسكرية وهي طريقة لم تعد ، كما يبدو تلائم التطورات السياسية في السبعينات · أو أنها لم تعد الحل الجذري للحفاظ على المصالح الامبريالية والرجعية على المدى البعيد ، لقد أختير لبنان بسبب عوامل مكثفة ليكون حقلا لتجربة أول سلاح رجعي من هذا النوع ، ولا شك وأن أعداء الشعوب درسوا نتائج هذه التجربة بتعمق وسيستفيدون منها ويعيدون تقييمها ليمكن تعميمها فيما بعد على كل بلد تواجه فيه القوى الرجعية المحتضرة مأزقا تاريخيا ·

بل من يدري أن التجربة الفاشستية اللبنانية هي تخطيط أولي لتطبيقه فيما بعد على مستوى (ثورات رأسمالية) في الدول الاشتراكية أو (ثورات فاشستية) في الدول الاوروبية الرأسمالية التي تقف شعوبها على حدود انتصارات ديموقراطية حاسمة ·

ليس من الصدف مثلا أن نرى الان ان القوى العنصرية الاستيطانية والرجعية في أنغولا وموزامبيق تتحدث بلهجة الثوار وتخطط للعودة للمستعمرات بأسلوب (حروب التحرير) :

وليس من الصدف أن نسمع القوى الفاشستية في ألمانيا الغربية تستعير شعارات الثورة الفلسطينية للمطالبة بالعودة الى السوديت في تشيكوسلوفاكيا وتحريره ·· وهكذا ···

وفي ايطاليا حيث تتعمق ازمة اليمين الحاكم وتصبح مشاركة الحزب الشيوعي الايطالي بالحكم ضرورة تاريخية نسمع كذلك أصواتا فاشستية تستعمل شعارات (التحرير والثورة والحرية) بذات النغم الذي استعملته فيه القوى الكتائبية في لبنان ، ان فاشست لبنان كانوا (الرواد) لتجربة سلاح امبريالي مستجد وذلك هو الشرف التاريخي الوحيد الذي اكتسبوه · كذلك فان الشعب اللبناني والثورة الفلسطينية بوقوفهما بحزم نضالي صلب ، في وجه هذا السلاح الجديد اكتسبا شرف افشال وفضح أول محاولة لتطبيقه · وتجربتهما النضالية ستكون رائدا لكل شعب سيواجه هذا السلاح في المستقبل ، وعلى ذات المستوى الذي كانت فيه مقاومة الشعب الاسباني ضد الفاشستية الفرنكوية والنازية الالمانية التي ساندتها ، رائدا ملهما فيما بعد لشعوب أوروبا في شن مقاومات شعبية مسلحة ضد الاحتلال النازي والفاشستية الايطالية ·

بين اسبانيا عام ١٩٣٦ ولبنان عام ١٩٧٧ تغيرت أشكال أسلحة أعداء الشعوب لكن الاهداف لم تتغير والتطور الجذري الذي لم تفهمه القوى الامبريالية والرجعية ، هو ان الشعوب أصبحت الان متمرسة بتجربة ثورية متراكمة ويساندها نظام اشتراكي عالمي وقوى ثورية عالمية حققت انتصارات لا يمكن اقتلاع جذورها من الارض· لقد نسي اعداء الشعب وهم يحاولون تقليد لغة وأسلوب (الثورة) ان الثورة هي الشعب وليست المصالح الطبقية التي تتعاكس مع منطق التاريخ ·

بقلم مناضل عربي سوري

ساندوا واشتركوا في جريدتكم :

« الاختيار الثوري »

- **الاشتراك السنوي العادي : ٢٧ فرنك فرنسي**

الاكتتابات :

- **اشتراك سنوي من فئة ٥٠ فرنك فرنسي**
- **اشتراك سنوي من فئة ١٠٠ فرنك فرنسي**

اسبانيا : مكاسب .. فانتخابات

بعد ٤٠ سنة من الحكم الاستبدادي الفرانكوي ، سيتوجه الناخبون الاسبان يوم ١٥ يونيو الى صناديق الاقتراع لانتخاب ممثليهم في البرلمان « الكورتيس » ٠

غير أن هذه العملية التي سيعيشها هذا البلد المجاور للمغرب لم تأت نتيجة مناورات تاكتيكية للنظام القائم للخروج من عزلة داخلية وخارجية بل هي نتائج معارك ونضالات تستمد جذورها من الكفاح المستميت للشعب الاسباني ضد القوات الفاشية التي انطلقت سنة ١٩٣٦ من جبال الريف بالمغرب بقيادة الديكتاتور فرانكو ، وهي عبارة عن امتداد لنضال وصمود هذا الشعب خلال هذه الفترة الطويلة من الارهاب وانعدام الحريات الاساسية ٠ وهدف الحركات الديموقراطية والاشتراكية الاسبانية من المشاركة في هذه الانتخابات ليس تزكية النظام الجديد بعد وفاة فرانكو ولكن الهدف من ذلك هو طي صفحة عهد مضى وفتح المجال لتجربة ديمقراطية حقة كوسيلة للوصول الى هدف أسمى يكمن في تحقيق العدالة الاجتماعية والمساواة في ظل نظام شعبي اشتراكي ٠ ويتضح ذلك على الخصوص في توضيح طبيعة ودور مجلس النواب المقرر انتخابه حيث سيكون بمثابة مجلس تأسيسي يضع القوانين الاساسية للمؤسسات الجديدة ٠

مكاسب أكيدة لخوض تجربة صحيحة :

ولتحضير الجو الملائم والشروط الضرورية لانتخابات حيوية من هذا النوع ، تمكنت القوى الديموقراطية والاشتراكية بفضل صمودها من تحقيق مكاسب أكيدة للجماهير الشعبية ، وفي طليعة هذه المكاسب الاعتراف بالحزب الشيوعي الاسباني الذي سبق أن قاوم بشتى الوسائل النظام الديكتاتوري البائد ، وقد كان رجوع الكاتب العام لهذا الحزب اسبانيا ورجوع السيدة ايبادوري دولوريس زعيمة الحزب الى بلادها بعد ٣٨ سنة من النفي حدثا هاما في التاريخ المعاصر لهذا البلد وتتويجا للعفو الشامل الذي تحقق تجاه كل المعتقلين السياسيين بما فيهم أولئك المتهمين بالاعمال « الارهابية » حيث أن العفو عن المحكومين بالاعدام بالرغم من عملية ابعاد بعضهم الى بلجيكا مؤقتا ، هو انتصار أكيد للقوات الشعبية ٠

وقد تحققت أيضا مكاسب أخرى في شهر مارس الفارط حيث تم الاعتراف الغير الرسمي بالنقابات العمالية المحضورة كما تم الاعتراف للعمال بحق الاضراب ٠ ومما ساعد على خلق انفتاح حقيقي التنازلات الايجابية التي قامت بها حكومة السيد سواريس أمام المطالب والنضالات المتصاعدة للجماهير ٠ فقد تقرر في الفاتح من أبريل الماضي الغاء السكرتارية العامة للحركة الفرانكوية والوزارة التابعة لها وحولت ممتلكاتها وصحفها (٤٠ جريدة وعشرات المحطات الاذاعية من بينها صوت اسبانيا) الى الدولة ، كما ألغيت الفقرة رقم ٢ من قانون الصحافة الذي كان يفرض احترام وعدم انتقاد الحركة الفرانكوية ومبادئها الفاشية ٠ وفي ٢٩ ماي الاخير تقرر ايضا تعويض عيد النصر الذي يخلد انتصار القوات الفرانكوية سنة ١٩٣٩ بعيد الجيش ٠ وبهذه الاجراءات التي ليست بشكلية وضع حد لبعض مظاهر التحدي ضد الجماهير الاسبانية كما حرمت القوات الفاشيستية المتشبثة بعهد الطغيان وأساليبه من أهم وسائلها الدعائية ٠ لكن أهم المكتسبات في هذا المجال هو قرار ابعاد بعض الضباط الفاشيستيين من داخل الجيش والقيام بتعديلات هامة داخل جهاز البوليس ٠

غير أن القوات الفاشية لم تبق مكتوفة الايدي ، فقد اختار جزء منها لعب دور المشروعية بالدخول في معركة الانتخابات بينما يقوم جناح آخر من المتشبثين بعهد فرانكو وكاريرو بلانكو بالقيام بعمليات ارهابية ضد الجماهير الكادحة وباسم منظمة « المسيح ـ الملك » ٠ وقد تكونت في اسبانيا خلال الفترة الطويلة من انعدام الحريات العامة ، حوالي مائة حزب سياسي ، لكن أغلبها يبقى ذو تأثير محدود سياسيا وجهويا ، بينما تسيطر على الساحة السياسية بعض التيارات الاساسية المحددة : فالى جانب حزب السيد سواريس رئيس الحكومة الذي يمثل « الانفتاح في اطار استمرارية الدولة » هناك قوى الديموقراطية المسيحية المثلة للرأسمالية الليبرالية التي عارضت فرانكو ونظامه بسبب الوسائل القمعية التي استعملها ٠ ثم هناك الحزب الاشتراكي الموالي للاممية الثانية والمتحالف خارجيا مع الحزب الاشتراكي الفرنسي والحزب البرتغالي ثم يأتي الحزب الشيوعي الذي يخرج من جديد الى الساحة بعد ٤٠ سنة من السرية والتعرض للارهاب والقمع الوحشي ٠ وهناك أيضا المجموعات اليسارية المتطرفة للاحزاب التي تناضل من أجل تحقيق نظام جمهوري بالقيام بنشاطها مع اعترافها بالملك كرئيس للدولة ٠

صعوبات في الطريق ..

بالرغم من أهمية المعركة الديموقراطية من أجل الحريات العامة ووضع المؤسسات ، فان القوى الديموقراطية والاشتراكية لم تغفل المشاكل الاقتصادية والاجتماعية التي تتخبط فيها اسبانيا ٠ لقد ترك النظام الفرنكاوي تركيبا اجتماعيا مليئا بالتناقضات الحادة ، حيث أن أغلبية الثروات ووسائل الانتاج مكدسة بين أيدي مجموعة ضئيلة من الرأسماليين المرتبطين بالاحتكارات الدولية ، بينما تستمر في بعض البوادي علاقات اجتماعية موروثة عن القرون الوسطى بحكم سيطرة واستغلال اقطاعية هامة ٠

أما من الناحية الاقتصادية ، فقد انعكست أزمة الرأسمالية العالمية على اسبانيا بشكل حاد ، بالاضافة الى مخلفات العهد الفاشي ٠ فهناك الان أكثر من مليون عاطل ويصل التضخم المالي الى ٢٠٪ من المدخول القومي ٠ ولاسبانيا مشاكل أخرى هامة ناتجة عن تركيب شعبها من عدة قوميات ذات لغات ومقومات تاريخية وحضارية مختلفة ومن بينها على الخصوص « الباسك » و « الكاطالان » ٠ وقد واجه النظام الفرانكاوي تطلعات هذه القوميات بالارهاب والقمع مما أدى الى نشوء منظمات عملت على مواجهة الارهاب بالارهاب وتطالب بالحلول القصوى : الانفصال والاستقلال التام ٠ أما القوى الديموقراطية والاشتراكية فانها مع الاعتراف بخصوصيات هذه القوميات الا أنها تضع نضالها في اطار نضال الشعب الاسباني ككل من أجل تحقيق الديموقراطية والمساواة للجميع وفتح أمكانيات التقدم الحضاري مع احترام الخصوصيات للكل ٠ وتأسست على اثر ذلك في داخل هذه الاحزاب فيدراليات تهتم بالخصوصيات الجهوية وتضعها في الاطار العام كما أتخذت مواقف موضوعية تجاه المنظمات « الارهابية » بالنضال من أجل توقيف القمع واطلاق سراح كافة المعتقلين واجراء انتخابات نزيهة حتى يتمكن الجميع من التعبير عن رأيه ٠

ان الشعب الاسباني يبرهن اليوم على قدرة الشعوب في الصمود والاستمرار في النضال مهما طالت فترات القمع ومهما وصلت اليه أساليب الارهاب ٠ لقد اعتقد البعض أن الشعب الاسباني ركع أمامهم سنة ١٩٣٩ ، ولكنه بقي والى اليوم واقفا مناضلا باستماتة من أجل تحقيق العدالة والمساواة ٠ ومما يثير الاعجاب والتقدير لهذا الشعب هو ما عبرت عليه السيدة دولوريس زعيمة الحزب الشيوعي، بعد عودتها من المنفى : « لو كان الامر يتطلب اعادة الكرة من جديد لما ترددت لحظة في القيام بما قمت به في السابق » ٠

الثورة الفيتنامية — تابع —

١٩٧٥ باحتلال وكر الخونة والعملاء بعد انهيار جيوش الامبريالية ، وتخليدا لروح بطل فيتنام وقائدها التاريخي العم هوشي مينه أطلق أسمه على عاصمة الجنوب ٠

٠٠ وتحقق الوفاق الوطني :

منذ سنتين تحقق « السلم والوفاق الوطني » كما وعدت بذلك قيادة الجبهة الوطنية ، دون أي حمام دم ، ودون أن تتغلب على الثوار والجماهير غريزة الانتقام من الخونة والعملاء على عكس التوقعات الامبريالية ، بل عمل الجميع بحماس وعزم على محو مخلفات العدوان والانطلاق نحو المستقبل بخلق لجان شعبية لتسيير أمور المواطنين في العاصمة ، وتحويل ادارة سايغون من ادارة قمع الى اداة لخدمة مصلحة الشعب ومواجهة المشاكل الضخمة الجديدة ٠

وفي سبتمبر ١٩٧٥ ، بدأت الحملة ضد عناصر البورجوازية الكومبرادورية التي بقيت تسيطر على بعض المراكز الاقتصادية ٠ وتضع العراقيل في طريق مسيرة البناء والتقييد ، وذلك بالمضاربة في الاسعار ، وخلق سوق سوداء بهذه الحملة دشن عهد تهديم الاسس الاقتصادية والاجتماعية للنظام العميل دون تسرع أو استعجال ، حيث ان الفئات الوطنية من البورجوازية لم تقصى عن المجهود الجديد، بل دفعت للتعاون والمساهمة في المسيرة الجديدة ٠

ثورة يقتدى بها في الوحدة والتضامن :

وقد كانت معجزة الثورة هي الصمود والوحدة التي برهنت عليه الجماهير الفيتنامية، فبالرغم من أن الشمال تمكن من التحرر من الاستعمار والامبريالية ، وبالرغم من المهام الجبارة الملقاة عليه لاعادة البناء ، والدفع بالبلاد نحو التقدم ، لم يتخل قط عن مساندة وتقديم أكبر التضحيات للمنطقة الجنوبية المستعمرة ٠

لقد سخر كل امكانياته الاقتصادية وطاقاته من أجل هذا الكفاح ، وتحمل المواطنون خلال سنوات السجن والحرمان من أجل استمرار الثورة ٠ وشارك المتطوعون الشماليون في أكبر معارك الجنوب جنبا الى أخوانهم ٠ الى جانب ذلك ، فلقد سخرت السلطة الثورية أمكانياتها الدبلوماسية وعلاقاتها الخارجية في المعركة ، ولم يقبل مواطن فيتنامي واحد من أبناء الشمال القبول بالسلم مقابل التخلي عن الوحدة ٠ وكان أروع مثال في ذلك هو الصمود أمام القصف الجوي الامريكي الذي استهدف تحطيم كل الهياكل الاقتصادية من مصانع وطرقات وسدود وأراضي زراعية الى جانب حرب الابادة التي تعرضت لها المدن كهانوي وسايغون ٠٠٠٠

وصمودها أمام التطويق البحري وتلغيم شواطئها قصد التجويع والافقار ٠٠٠ ومع كل هذا فان الشمال لم يركع ٠

— يتبع —

مصر عشية ٢٣ يوليوز ١٩٥٢

ان حركة ٢٣ يوليوز ١٩٥٢ شكلت ولا شك منعطفا حاسما وهاما على الساحة السياسية العربية في العشرين سنة الماضية ولعبت دورا بارزا ومؤثرا بشكل أو باخر في مسيرة الاحداث على امتداد الوطن العربي ، وهي ـ ككل حركة تغيير ـ تشكل استمرارا للمسيرة النضالية للشعب المصري ضد الاحتلال البريطاني وحلفائه المحليين ، وهي بهذا المعنى تجد مقومات وجودها وجذورها التاريخية التاريخية في تلك المسيرة الطويلة ..

لقد جاءت ثورة ٢٣ يوليوز في ظروف سياسية واجتماعية تميزت من جهة بافلاس تام لسياسة النظام القائم على كل المستويات وفشله الذريع في احتواء سخط الجماهير الشعبية وامتصاص نقمتها ، ومن جهة ثانية تميزت هذه الفترة بتصاعد المد النضالي الجماهيري واحتدام الصراع الاجتماعي وتعميق في وعي الجماهير الشعبية وحركتها الوطنية .

ويمكن ابراز السمات العامة لهذا الوضع من خلال نقطتين رئيسيتين :

١ مسألة الاحتلال البريطاني (المسألة الوطنية)

٢ ـ الصراع الاجتماعي .

١ ـ المسألة الوطنية :

لقد تقوى التواجد العسكري البريطاني في مصر أثناء الحرب العالمية الثانية وانتشرت معسكراته وقواعده في المدن والموانىء وعلى ضفاف قناة السويس . ومع انتهاء هذه الحرب وبسبب من وضعية الازمة التي نجمت عنها تعاظم احتياج بريطانيا والدول الاستعمارية بشكل عام الى موارد وثروات المستعمرات ، الشيء الذي أدى بالنسبة لمصر الى تقوية عملية الاستنزاف والاستغلال الاقتصادي ، وقد كان الاستعمار البريطاني يعتمد في سياسته على عميله المحلي النظام الملكي المعبر عن مصالح كبار الرأسماليين والاعيان والاقطاعيين .

ورغم مناورات الاحتلال والرجعية المحلية عجز الاستعمار البريطاني عن فرض مشروعيته على الشعب المصري بفضل نضال الحركة الوطنية المصرية ورفضها الدائم تزكية هذه المشروعية ومواجهتها لها بشكل مستمر برفع شعار الجلاء في وجه الانجليز .

ويعود هذا الرفض التاريخي للاحتلال لما قبل ثورة ١٩١٩ فمنذ مصطفى كامل ومحمد فريد ، أدرك الشعب المصري أن عماد الاستعمار في مصر هو الاحتلال العسكري ، ومن ثم فان الحركة الوطنية لم تعترف يوما ما بوقوع مصر تحت ظل الاستعمار والتبعية ، ولكنها كانت تعاني فقط في نظر الحركة الوطنية من احتلال عسكري مفروض يجد حله في جلاء القوات العسكرية البريطانية .

وهكذا نجد ان مصر على عكس العديد من المستعمرات لم تطالب ـ في اي فترة من فترات الاستعمار البريطاني ـ بالحكم الذاتي مثلا . ومما يجدر ذكره هنا ان الاحتلال البريطاني لمصر لم يكن هدفه اقتصاديا محضا كما قد يتبادر الى الذهن ، ولكنه كان ذا طابع مزدوج، حيث ان الاحتلال البريطاني كان يهدف ايضا للسيطرة على شريان حيوي من شرايين المواصلات العالميه . خاصة فيما يخص المواصلات مع بعض المستعمرات البريطانية في افريقيا او الهند مثلا .

وأكثر من ذلك ، فان الاستغلال الاقتصادي لمصر لم يكن يتم من طرف البريطانيين وحدهم، ولكنه كان يشمل ايضا قوى اجنبية اخرى .

ـ يتبع ـ

الدستور الحالي - تابع -

تداخل السلط

أما فيما يتعلق بمساهمة مجلس النواب في السياسة الاقتصادية ومشاريع التنمية والتخطيط فقد حد الدستور منها بينما وسع اختصاصات الجهاز التنفيذي الذي له الحق في اعادة النظر في تطبيق القرارات المصادق عليها سبقا كما ينص على ذلك الفصل ٤٦ « **ان نفقات التجهيز التي يتطلبها انجاز التخطيط لا يصوت مجلس النواب بقبولها الا مرة واحدة على هذه النفقات** » .

« **وللحكومة وحدها الصلاحية لتقديم مشاريع قوانين ترمي الى تغيير البرنامج المصادق عليه كما ذكر** » .

كما يحق للحكومة خلال الفترة الفاصلة بين الدورتين التي يجتمع فيهما البرلمان ، أي في غياب المجلس ، يحق لها أصدار مراسيم قوانين على «**أن تعرضها بتصد المصادقة في أثناء الدورة الموالية العادية لمجلس النواب** » . الفصل ٥٤ . وبهذا الاسلوب يمكن للسلطة التنفيذية أن تغتنم فترة عدم انعقاد البرلمان لتحدث ما تشاء من المراسيم وتدفع بها فيما بعد للبرلمان للمصادقة والتزكية .

ويتضح جليا استحواذ الملك على كل السلط التنفيذية منها والتشريعية حتى السلطة القضائية جعلها خاضعة لامرته حيث ينص الفصل ٧٧ : « **تصدر الاحكام وتنفذ باسم الملك** » وما دام هو الذي يعين القضاة بمقتضى الفصل ٧٨ من الدستور ، فان استقلال القضاء خاصة والقضايا السياسية غير واردة بل ان بعض الاحكام تصدر بايعاز من رئيس الدولة .

« أنا الدولة »

يبقى ان دور الحكومة والبرلمان هو المصادقة وتنفيذ الاوامر الملكية التي لا يمكن ان يفرض لاي كان حق اصدارها بل ان الدستور في فصله ٦٥ ينص على احالة أهم القضايا على المجلس الوزاري يكون برئاسة الملك وهذا نص الفصل ٦٥ : « تحال على المجلس الوزاري المسائل الاتية قبل البث فيها :

« **ـ القضايا التي تهم السياسة العامة للدولة**

« **ـ الاعلان عن حالة الحصار**

« **ـ اشهار الحرب**

« **ـ طلب الثقة من مجلس النواب قصد مواصلة الحكومة تحمل مسؤوليتها**

« **مشاريع القوانين قبل ايداعها بمكتب مجلس النواب**

« **ـ المراسيم التنظيمية**

« **ـ المراسيم المشار اليها في الفصول ٦٨ ـ ٦٩ ـ ٤٤ ـ ٥٤ من هذا الدستور**

« **ـ مشروع المخطط**

« **ـ مشروع تعديل الدستور** » .

وهكذا يظل الملك يقرر في كبيرة وصغيرة ، ويبقى البرلمان بعيدا عن كل القضايا التي تهم مصير البلاد أو ترسم خطته السياسية واختياراته الاقتصادية ، حتى اشهار الحرب لا يتم مناقشتها ولو من طرف لجنة من النواب بل يتم ابلاغ المجلس بالقرار دون ابداء الرأي أو المساهمة في اتخاذ القرار وهذا ما ينص عليه الفصل ٣٧ من الدستور « **يقع اشهار الحرب بعد احاطة مجلس النواب علما بذلك** » .

فاذا كان الفصل ٢٧ يعطي للملك حق حل مجلس النواب فان الفصل ٣٥ من الدستور الحالي اعطى للملك حق اعلان حالة الاستثناء « **... اذا وقع من الاحداث ما من شانه ان يمس بسير المؤسسات الدستورية فيمكن للملك ان يعلن حالة الاستثناء بظهير شريف ...** » وهكذا تبقى كل التجربة الديمقراطية خاضعة لرحمة الملك اذ يمكنه متى شاء ذلك وبجرة قلم ان يجعل حدا لاي مسلسل ديمقراطي رغم أنه وضع من أجل اصباغ المشروعيه وتزكية الحكم المطلق .

وعند الاعلان عن حالة الاستثناء تصبح كل الصلاحيات في يد الملك كما ينص على ذلك الفصل ٣٥ « **... تكون له (أي الملك) الصلاحيه رغم جميع النصوص المخالفه في اتخاذ التدابير التي يفرضها الدفاع عن حوزة التراب ويقتضيها رجوع المؤسسات الدستورية الى سيرها العادي او يقتضيها تسيير شوون الدوله** » .

ولا ينص الدستور على أجل محدد لبقاء حالة الاستثناء بل يترك المجال مفتوحا أمام الملك على انهائها متى اراد ذلك . والحقيقه هي ان الاوضاع تبقى كما هي سواء كانت هناك حاله الاستثناء او لم تكن لانه لا يتم خلال الزمان الفاصل بين الفترتين أي تغيير فعلي من ناحية السلط وممارستها ما دامت انها تظل في كلا الحالتين خاضعة للملك .

ما دام الملك هو الذي وضع الدستور ، وجعل من فصوله قواعد دستوريه تخدم نظامه المطلق تكرس تركيز السلط والانفراد بها . فقد جعل صلاحيه مراجعة الدستور من اختصاص واضعه حيث ينص الفصل ٩٨ « **... لملك ان يستفتي شعبه مباشرة في شان المشروع الذي يستهدف به مراجعة الدستور** » .

أما اذا تقدم أحد أعضاء النواب بمشروع لمراجعة الدستور فانه يشترط الموافقة عليه ضرورة الحصول على ثلثي اعضاء مجلس النواب أي ١٧٦ نائبا . كما وضع الفصل الواحد بعد المائة قيودا اضافية لحماية الملكية حيث ينص على ان النظام الملكي لايمكن ان تتناوله المراجعة .

هذه هي بعض الحقائق التي يحتوي عليها الدستور الحالي ، جاءت كفصول قانونية ، ولكنها تعكس بامانة الحقيقة التي تعاني منها الديمقراطية في المغرب ، فهناك فصول تتضمن مبادىء وشعارات عديمة المحتوى ، ولا وجود لها الا في صفحات الدستور الحريات العامة وحقوق المواطنين في التعليم والشغل والتحرر من الاستعباد . وهناك فصول أخرى جاءت لتزكية السيطرة العملية للنظام واضفاء الطابع الشرعي عليها .

كلب حراسة يتحدث ... - تابع -

ان سياسة النظام تستعمل الجنود والضباط المغاربة من أجل قضايا لا تخدم مصلحة الشعب المغربي وتعادي مصالح الشعوب الافريقية والعربية . لقد أختار بكل وضوح اتباع خطى الاستعمار الفرنسي والاسباني اللذان استعملا ابناء هذا الشعب للدفاع عن مصالحهما المناقضة للثورات التحررية للشعوب في اسبانيا (١٩٣٦ ـ ١٩٣٩) وفي سوريا قبل الحرب العالمية الثانية وبعدها في الهند الصينية . ويتضح أ نما قدم سابقا كمساندة للقضية العربية عند بعث التجريدة المغربية الى سوريا في نهاية ١٩٧٢ لم يكن يستهدف سوى المساهمة في « انهاء الخلاف العربي ـ الاسرائيلي » و « اعادة الاستقرار للشرق الاوسط » من أجل « الاعتراف باسرائيل في حدودها لسنة ١٩٦٧ » وتوحيد الجهود معها « لتحويل المنطقة بكاملها » .

لقد أختار النظام وهب أرواح المواطنين من أجل حماية سيطرة حلفائه الاروبيين والامريكيين والصهاينة على خيرات افريقيا والوطن العربي .

من أجل الوضوح

دروس تجربة ٢ مارس ١٩٧٣

لا زالت هذه التجربة تشكل موضوع نقاش هام بين المناضلين لا من حيث الدروس الاساسية التي ابرزتها ، ولا من حيث النتائج التي آلت اليها والاوضاع العامة التي ترتبت عنها • لذا يحق طرحها للنقاش من جديد وتعميق معطياتها سعيا وراء المزيد من التوضيح وبحثا عن المزيد من الدروس والاستفادة ، وذلك في اطار التقييم الموضوعي والوعي بالمسؤولية الجماعية •

وحتى نتمكن من تقييم هذه التجربة تقييما صحيحا لا بد من استحضار كل الظروف والملابسات التي احاطت بها •

الظرف السياسي •

اتسم هذا الظرف بميزات أساسية يمكن انجازها كالتالي :

– استمرار تدهور الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية وسط سخط جماهيري عام وتعمق متزايد للتناقض القائم بين الحكم من جهة ، وأوسع الجماهير الشعبية من جهة ثانية •

– تفجير تناقضات النظام من الداخل نتيجة المحاولتين العسكريتين (الصخيرات و ١٦ غشت) الشيء الذي عمق عزلته وجعله في موقع ضعف خطير بالنسبة لاستمرار بقائه •

– فشل مفاوضات النظام مع الكتلة الوطنية ومحاولاته للخروج من الازمة عن طريق تزييف الديموقراطية (رفض الحركة الوطنية والتقدمية للدستور الممنوح) •

– احتدام الصراع بين الطبقة الحاكمة وأوسع الفئات الشعبية • فمن جهة تتصاعد مختلف مظاهر الاحتجاج والنضال – اضرابات المناجم وقطاع التعليم والسكك الحديدية على الخصوص – ومن جهة ثانية يلجأ النظام الى أسلوب القمع المنهجي والعنيف (اعدام الضباط ، أرسال الطرود الملغومة لبعض قادات الحركة الوطنية ، حل المنظمة الطلابية ، خنق كل الحريات العامة ٠٠٠٠) •

هذه هي العلامات البارزة في الوضع السياسي آنذاك ، والتي توحي كلها بضرورة أخذ المبادرة لتأطير نضال الجماهير والدفع باحتدام الصراع في النظام – الموجود في اخطر موقع ضعف وعزلة عرفها منذ وجوده – خاصة أن الاتحاد الوطني للقوات الشعبية قد تمكن من استرجاع نشاطه ، وأن الحركة التقدمية عموما قد وجدت في موقع يسمح بتطوير نضالها والرفع من مستوى نشاطها • ومن شأن هذه الظروف أن توحي أيضا ان ابسط مبادرة في اتجاه تدعيم الصراع ضد النظام سوف تشكل عاملا حاسما في تغليب ميزان القوى لصالح الجماهير ٠٠٠

في اطار هذه الظروف العامة ، كيف خطط لتجربة ٣ مارس وما هو التوجيه العام الذي سارت عليه ، والوسائل والاساليب التنظيمية التي اعتمدتها ؟ •

الاطار التوجيهي والتنظيمي العام

استنادا الى الظرف السياسي المذكور ، أرادت هذه التجربة أن تكون بديلا للمساومات والمفاوضات الفاشلة من جهة ، وللانقلابيين العسكريين من جهة ثانية ، واستنادا لمعطيات التجربة الحزبية السابقة أعلنت « استحالة النضال الديموقراطي داخل بلادنا » (كما جاء في برنامجها) وطرحت البديل باعتمادها شعار « الثورة الشعبية المسلحة » لتحقيق الاهداف السياسية التالية :

● **« تنميم الاستقلال •**

١ – تحقيق وحدة التراب المغربي باسترجاع جميع المناطق الوطنية التي لا زالت تحت سيطرة الاستعمار •

٢ – رفض القواعد العسكرية الاجنبية في بلادنا من أية قوة دولية كيفما كانت •

٣ – تحقيق الاستقلال الاقتصادي والسياسي للمغرب ، بتحطيم كل استغلال لطاقات بلادنا المادية والبشرية من طرف القوى الاقتصادية العالمية •

٤ – حماية المياه الاقليمية المغربية وخيراتها من السيطرة الاجنبية •

٥ – تحرير المواطن المغربي من كل أنواع الاستغلال : الاقطاعية والاحتكارية » •

● **« تحقيق الديموقراطية •**

١ – تحقيق نظام جمهوري شعبي وديموقراطي ، يكون العمود الفقري فيه ، ديموقراطية ومراقبة واسترجاع الجماهير الشعبية الكادحة لوسائل الانتاج في بلادنا •

٢ – انتخاب الشعب مجلسا تأسيسيا يضع دستورا للبلاد ، يجري به العمل بعد مصادقة الشعب عليه •

٣ – ضمان حرية التعبير ، والتنظيم السياسي والنقابي ، وحرية تأسيس الجمعيات والاندية الثقافية » •

والى جانب هذين الهدفين الاساسيين ، أكد البرنامج الاختيارات الاشتراكية فيما يخص البناء الاقتصادي للمجتمع الجديد •

هكذا ، واذا ما اقتصرنا على التحليل النظري لهذا البرنامج ، نرى أن المطروح بالاساس هو ضرورة الانتقال الى مرحلة النضال العنيف ، بعد فشل أساليب العمل الديمقراطي في ظل الحكم المطلق ، وأن المهام التي أخذتها الحركة على عاتقها هي في جوهرها : مناهضة الامبريالية ، وتحطيم الهياكل القائمة لتحقيق مهام التحرر الوطني وتحضير الشروط للبناء الاشتراكي •

لكن ما هو النهج العملي الذي سارت عليه هذه الحركة الاتحادية وما هي الاساليب التي استعملتها والخطة التي سلكتها ؟

تقييم التجربة : دروس للحاضر والمستقبل •

أن أول ما يجب تأكيده هو ان التجربة قد مرت، في ظروف التناقضات التي كان يعيشها الحزب والتي تجلت اساسا فيما يصطلح عليه بالازدواجية، أي تعايش الاتجاهين المتناقضين – الاصلاح والتغيير الجذري – في جو مبهم بالنسبة للمناضلين القاعديين ، وفي اطار غموض الخط الايديولوجي للحزب وعدم الحسم في استراتيجيته وتاكتيكه •

(ولقد سبق لنا أن تعرضنا لتحليل هذه التناقضات ضمن تقييم التجربة الحزبية ككل) •

في هذا الاطار العام انطلقت تجربة ٣ مارس مجسمة لنفس الروح الازدواجية : فمن جهة يعتمد الحزب كاطار عام للقيام بالنضال السياسي وتعبئة الجماهير ، وفي نفس الوقت يستمر العمل من اجل حسم كل التناقضات وبلورة التنظيم الثوري وسط الجماهير المتذمرة عن طريق النضال المباشر •

وسيكون من باب البديهيات التذكير بالاخفاق العملي للتجربة وعدم تمكنها من بلوغ اهدافها المرسومة ، بل المطروح بالاساس هو البحث عن أسباب الاخفاق لاستخلاص الدروس منها ، دون أغفال بعض الايجابيات التي تضمنتها هذه المبادرة •

وفي هذا الاتجاه ، لا أحد ينكر أن أحداث ٣ مارس قد حققت ، ولو بشكل محدود زمنيا ، انتزاع المبادرة من يد النظام مشكلة بذلك بارقة من الامل في التخلص النهائي من الاستبداد والاستغلال • وهذا ما جعلها تكسب عطف أوسع الجماهير في الارياف على الخصوص كما تاكد ذلك من خلال حماية المناضلين وتقديم المساعدة لهم وتموين البعض منهم شهور عديدة قبل وبعد انتهاء العمل المسلح •

ومقابل هذه الجوانب الايجابية ، فان العواقب السلبية للتجربة لم تكن بالبسيطة ، سواء على مستوى الانتكاسة التي عرفها الحزب نتيجة القمع الوحشي الذي تسلط على مناضليه القاعديين (الاعدامات ، التصفيات ، الاعتقالات ٠٠٠) أو على المستوى النضالي العام حيث لم يتحقق التحول المرجو في موازين القوى لصالح الجماهير ، بل يمكن القول أن العكس هو الذي حصل •

والمهم ليس هو الوقوف عند النتائج بشكل سلبي لكن استخلاص العبرة منها ، وذلك ما يمكن ايجازه في نقطتين جوهريتين :

١ – أن أسلوب الكفاح المسلح ليس غاية في حد ذاته ، وان اعتماد النضال الجماهيري الطويل النفس للالتحام بالجماهير الشعبية وأسهامها في اختيار الاساليب النضالية التي تطابق كل مرحلة مرحلة ، لهو الطريق السليم والاضمن لتحقيق مهام التحرر الوطني وتمهيد السبيل نحو الثورة الاشتراكية •

فالاكيد أن نخبة من المناضلين الثوريين لا يمكنها أن تنجز هذه المهام مهما بلغت شجاعتهم وقدرتهم الكفاحية ، فما بالك اذا ما تم تنفيذ التجربة عن طريق تنظيم يعاني من التناقضات الداخلية ويتعرض للاختراقات بواسطة استغلال العلاقات الشخصية والقبلية •

٢ – أن الدفع بتجربتنا الحزبية الى الامام لا يمكنه أن يتم الا بوضع حد للازدواجيات والتكتيكات الملتوية ، والعمل على توضيح خطنا الايديولوجي والحسم في استراتيجيتنا بشكل قار ونهائي •

تطرقنا الى الجانب الاساسي من العواقب السلبية ، ولم يبق الا أن نضيف أن العناصر القيادية الحاصلة والمدافعة عن الاتجاه الاصلاحي قد استغلت الفرصة لمحاولة التنكر لكل التجربة السابقة والانفراد بالحزب قصد فرض توجيهها وقناعاتها •

أما ضمن الايجابيات ، فلا يفوتنا أن نسجل التوضيح الذي ترتب عن هذه الاوضاع كلها ، والقناعات التي تبلورت وسط القاعدة الاتحادية والتي تجسمت في نقطتين رئيسيتين :

– عدم جدوى الاعمال المزولة ، وضرورة التوجه بشكل جاد نحو مهمة البناء الثوري للحزب في اطار توضيح ايديولوجي تام •

– سلبية التحالفات المزدوجة والمبهمة ، وضرورة ايجاد أسس موضوعية للتحالف بين كل القوى الوطنية والتقدمية وانطلاقا من الواقع الطبقي لكل منها ومع توضيح الاطار وتحديد نقاط الالتقاء ونقاط الخلاف •

تحية لارواح المناضلين الشهداء •

كيفما كان التقييم الذي نخص به هذه التجربة ومهما بلغت ضآلة ايجابياتها قياسا بسلبياتها ، فان الذي لا يسمح به هو الطعن في المناضلين الاتحاديين ، عمالا وفلاحين ومثقفين ثوريين ، الذين سقطوا في معركة التحرير والديموقراطية •

واذا كان هؤلاء المناضلون قد استشهدوا ضحية تجربة ضعيفة الاطار التوجيهي التنظيمي ، فان ذلك لا يمس ولن ينال من دورهم النضالي البارز ، ليس فقط خلال تجربة مارس ١٩٧٣ حيث تجلت شجاعتهم وبسالتهم وقدرتهم على الالتحام بالجماهير – اذ عاش البعض منهم في ظروف السرية شهورا عديدة قبل انطلاق التجربة وبعدها – لكن ايضا طوال التجربة النضالية السابقة في عهد مواجهة الاستعمار المباشر أو اثناء فترة النضال السياسي ضد الطبقة الاقطاعية الكومبرادورية عميلة الامبريالية •

انهم شهداء التحرير والديموقراطية ، ستبقى لهم مكانتهم البارزة في سجل شهداء الشعب المغربي •

Directeur de Publication M. BLANC

Imp I. C. M. – PARIS (845.68.84)